الفصل الخامس

المرحله الثانية من الحرب

(بداية الحرب المعلنة)

من قيام الدولة اليهودية حتى بداية الهدنة الثانية

(١٥ مايو ١٩٤٨ – ١٨ يوليو ١٩٤٨)

أولا: تطور الموقف السياسى والعسكرى خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو):

١- فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١١ يونيو):

على أثر انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى نهاية الرابع عشر من مايو ١٩٤٨، تقدمت القوات العربية داخل الأراضى الفلسطينية، ابتداءً من فجر الخامس عشر طبقاً للأهداف المحددة لكل منها. وفى البداية اتخذت تلك القوات أوضاع الهجوم على كافة الجبهات. وبدا أنها تحقق تقدماً معقولاً فى عملياتها التعرضية ـ على الأقل ـ داخل الأراضى المخصصة للدولة العربية فى مشروع التقسيم.

وكان الإسرائيليون يتخذون أوضاع الدفاع، محاولين فى استماتة، بناء وتنظيم قواتهم المسلحة تحت وطأة الهجوم العربى على كافة الجبهات، وقد اتخذت القوات الإسرائيلية بصورة عامة، شكل الدفاع مع تركيز الجهود الرئيسية فى العمق، حيث وقع على المستعمرات التى سبق انتخابها فى مواقع حاكمة مهمة كسر حدة الهجوم المعادى وتهديد أجنابه وخطوط مواصلاته، بينما تأهبت القوات الرئيسية فى الخلف للقيام بالهجمات المضادة بعد صد القوات المهاجمة، ثم التحول للهجوم المضاد العام لإيقاع الهزيمة بالقوات المهاجمة. إلا أن الضغط

obeikandl.com

العربى المستمر على كافة الجبهات لم يسمح للقوات الإسرائيلية خلال فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١١يونيو) باستعادة زمام المبادأة فى تلك الفترة.

وخلال تلك الأيام الحرجة قدمت إسرائيل شكوى إلى مجلس الأمن. ورغم أن التقدم العربى حتى ذلك الوقت، كان فى أغلبه داخل الدولة العربية فى مشروع التقسيم، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى و«ترجفى لى» - سكرتير الأمم المتحدة - أيدو اتهام إسرائيل بأن العرب قد بدءوا عدوانا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الصين هى العضو الوحيد فى مجلس الأمن الذى أيد العرب بينما اتخذ الآخرون - ومنهم بريطانيا - موقفا وسطا، بقبول وجهة النظر العربية جزئيا.

ولما كانت بريطانيا - كما رأينا من رواية «جلوب» فى الفصل السابق - قد وافقت ضمنيا على دخول الجيوش العربية القسم العربى من مشروع التقسيم دون تجاوزه، فإنها ساندت مشروع القرار الذى تقدمت به الولايات المتحدة فى مجلس الأمن لإيقاف القتال، إلا أنها حالت دون إدانة الدول العربية طبقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومايستتبع ذلك من نتائج، باستبعاد الفقرة التى كانت تشير إلى ذلك الباب فى مشروع القرار الأمريكى قبل إقراره فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٤٨[١].

وهكذا جاء قرار مجلس الأمن رقم س / ٧٧٣ خاليا من أى إدانة للدول العربية ومطالبا كل الحكومات والسلطات - دون ما إضرار بحقوق ودعاوى ومواقف الأطراف المعنية - بالامتناع عن أى عمل عسكرى عدائى فى فلسطين وأن يصدر لهذه الغاية أمر بوقف إطلاق النار يكون ساريا خلال ست وثلاثين ساعة [٢].

وعندما اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لبحث الموقف فى الخامس والعشرين من مايو، فإنها اشترطت لوقف إطلاق النار، أن يقوم مجلس الأمن بحظر هجرة

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٩ . - فريد خورى، المشكلة العربية الإسرائيلية، القسم الأول (القاهرة: مركز البحوث والمعلومات، بدون تاريخ) ص١٢٨.

(٢) حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية، المجلد الثانى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص٤٥٢ . - خورى، المرجع المشار إليه، ص١٢٨.

اليهود وجلب الأسلحة والعتاد إلى فلسطين، حتى لا يستفيد اليهود بالهدنة لدعم موقفهم العسكرى[١]، ولما كانت تلك الشروط غير مقبولة من الحكومة الإسرائيلية، فلم يؤد قرار مجلس الأمن إلى أى وقف لإطلاق النار، رغم موافقة إسرائيل ـ التى كانت فى أمس الحاجة لالتقاط أنفاسها ـ على ذلك القرار فور صدوره[٢].

وقدمت بريطانيا مشروعاً آخر لمجلس الأمن يدعو الفريقين إلى وقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع لإعطاء الكونت «فولك برنادوت» ـ الوسيط الذى عينته الأمم المتحدة ـ فرصة البحث عن حل سلمى. وحث «بيڤن» الولايات المتحدة على مساندة المشروع البريطانى، فقد كان يأمل فى قبول الطرفين حلا وسطا على أساس حدود جديدة تختلف عما جاء فى قرار التقسيم[٣]. وخوفا من قيام الولايات المتحدة برفع الحظر على تصدير السلاح تحت ضغط المنظمات الصهيونية وعدم قبول العرب لإيقاف القتال، اقترح «بيڤن» عدم التسرع فى رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى منطقة القتال[٤]. إذ إنَّ ذلك سيؤدى بالضرورة إلى رفع الحظر البريطانى على تصدير الأسلحة إلى الدول العربية التى ترتبط معها بريطانيا بمعاهدات دفاعية (مصر – العراق – شرق الأردن). الأمر الذى ينذر بالتصادم بين سياسة الحليفتين، حيث تكون بريطانيا قد سلحت أحد الجانبين بينما تسلح الولايات المتحدة الجانب الآخر[٥].

---

(١) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٩.

(٢) نفس المرجع، ص ١٣٠.

(٣) يشير الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ استنادا إلى وثائق الخارجية البريطانية ـ أن بيڤن كان يفكر آنذاك فى عدة بدائل منها، تخلى الدول العربية عن قيام دولة عربية فى فلسطين وضم أراضيها إلى كل من مصر وشرق الأردن، فتأخذ مصر شريط غزة الساحلى بينما تأخذ شرق الأردن القسم الأوسط (الضفة الغربية للأردن) مع تقسيم النقب فيما بينهما، وكان ذلك الحل سيوفر لبريطانيا منطقة واسعة من الأراضى العربية الحليفة التى تسمح بإقامة التسهيلات الاستراتيجية البريطانية، حيث كان يعتقد أن دولة عربية مستقلة فى فلسطين ستكون من الصغر والضعف بحيث لايمكنها الوقوف على قدميها، وقد تنهار فى مواجهة الضغط والتغلغل الصهيونى. ـ انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٦.

(٤) كانت الولايات المتحدة قد فرضت حظرا على تصدير الأسلحة إلى منطقة القتال قبل بدء الحرب المعلنة، كما حظرت بريطانيا تصدير أى أسلحة إلى الدول العربية وإسرائيل، باستثناء بعض الأسلحة السابق التعاقد عليها عام ١٩٤٧ لمصر والأردن والعراق. إلا أن بريطانيا عادت وفرضت حظرا شاملا على تصدير الأسلحة لتلك الدول تطبيقا لقرار مجلس الأمن فى التاسع والعشرين من مايو.

(٥) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٥.

وفى التاسع والعشرين من مايو، وافق مجلس الأمن على مشروع القرار البريطانى س/ ٧٩٥ بعد أن عدلته الولايات المتحدة لمواجهة بعض الاعتراضات الإسرائيلية [١]. وكان ذلك القرار يقضى بإيقاف القتال لمدة أربعة أسابيع، مع إيقاف كافة الأعمال الحربية، بحيث لايؤثر ذلك على حقوق ودعاوى وموقف أى من الطرفين (العرب واليهود)، وألا يتم إدخال أى مقاتلين أو مواد حربية إلى فلسطين أو الدول المجاورة. وأوكل ذلك القرار إلى الوسيط الدولى ولجنة الهدنة الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، على أن تبلغ كل الأطراف موافقتها فى أول يونيو. وهدد القرار بتطبيق أحكام الباب السابع من الميثاق إذا رفض أو انتهك ذلك القرار[٢].

وتحت الضغط البريطانى، والخوف من الإدانة طبقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومايستتبع ذلك من عقوبات، وافق العرب على قرار مجلس الأمن[٣] ، خاصة وقد سبقهم الإسرائيليون فى الموافقة عليه كما كان الملك عبد الله مُصراً على إيقاف القتال[٤]. وبعد بعض التأخير حول تفسير نصوص القرار، وافق الجانبان على أن تبدأ الهدنة فى السادسة صباحاً بتوقيت جرينتش (الثامنة بالتوقيت المحلى) يوم ١١ يونيو[٥].

---

(١) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٣٠.

(٢) يتعلق الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة بأعمال العدوان والأعمال التى تهدد أو تنتهك السلام. خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٨، ١٣٠.

Moor, John Norton, The Arab - Israeli Conflict: Reading and Documents (Princeton: Princeton University Press, 1977), p.569.

(٣) حاولت بريطانيا إقناع العرب بأن عامل الوقت ليس فى صالحهم بعد أن كادت قواتهم أن تتوقف. فمع مرور الوقت سيتمكن اليهود مع زيادة قوتهم وبخاصة فى الطيران، وأنهم يعدون العدة للقيام بهجوم مضاد كبير. كما أشار «بيفن» إلى أن استمرار القتال سيؤدى إلى تدهور وضعهم العسكرى وخسارتهم لقسط كبير من المساندة الدولية وسيجعل بريطانيا عاجزة عن بذل مزيد من الجهد لصالحهم. ولما كان العرب قد سيطروا فعلا على معظم القسم العربى من مشروع التقسيم، ويشكلون ضغطاً على القوات الإسرائيلية وخاصة فى منطقتى القدس والنقب، فى الوقت الذى وصلوا فيه إلى أقصى طاقاتهم آنذاك، فقد رأى بيفن أن الوقت ملائم ـ قبل أن يتبدل ميزان القوى ـ لقبول كل من الطرفين تقديم تنازلات سياسية، باعتبار أن ذلك أفضل من مخاطرة حسم النزاع بالقوة المسلحة.

انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٦ – ١٤٩.

(٤) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٣٧ – ٢٣٨.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان . – خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٣٣.

٢- فترة الهدنة الأولى (١١ يونيو - ٧ يوليو):

أعد الوسيط الدولى خلال تلك الهدنة أولى مقترحاته لحل القضية الفلسطينية، والتى أجرى فيها تعديلا على قرار التقسيم يقضى بإلغاء الدولة العربية فى ذلك القرار وإقامة تحالف عسكرى وسياسى واقتصادى بين الدولة اليهودية ومملكة شرق الأردن، والتى تُضم إليها المنطقة الوسطى من القسم العربى فى قرار التقسيم. ولما كان اليهود يسيطرون آنذاك على قسم كبير من الجليل الغربى ـ المخصص للعرب فى قرار التقسيم ـ بينما يسيطر العرب على معظم النقب ـ المخصص لليهود ـ فقد اشتملت مقترحات الوسيط الدولى ضم الجليل الغربى إلى إسرائيل مقابل ضم النقب والقدس إلي مملكة شرق الأردن، على أن يتمتع سكان القدس اليهود بالاستقلال الذاتى فى إدارة شئونهم، وأن تصبح حيفا واللد منطقتين حرتين [١].

ورغم أن هذه المقترحات كانت تحظى بموافقة بريطانيا فى خطها العام[٢]، وتحقق للملك عبد الله أطماعه فى فلسطين، فقد رفضها العرب الذين أساؤا تقييم انتصاراتهم الأولية، والتحول الذى تم فى ميزان القوى لأطراف الصراع خلال فترة الهدنة. كما لم يرغب الملك عبد الله الانفراد بقبول تلك المقترحات فى ظل الموقف العربى الرافض لها. ولما كانت إسرائيل قد رفضت مقترحات «برنادوت» هى الأخرى، فقد وُئدت تلك المقترحات فى مهدها[٣].

وقد حاول «برنادوت» مد فترة الهدنه لإعطاء الفرصة لمزيد من المشاورات من أجل إيجاد حل للمشكلة. فقدم فى الخامس من يوليو إلى الطرفين مقترحاته بمد أجل الهدنة وتجريد منطقتى القدس ومصافى البترول فى حيفا من السلاح. وفى الوقت الذى قبل الإسرائيليون مد الهدنة لاستكمال استعداداتهم الحربية، فقد رفضها العرب فى الثامن من يوليو بعد أن ترددوا فى قبولها [٤].

---

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) يشير الدكتور أحمد عبد الرحيم إلى رضا بريطانيا عن مقترحات برنادوب لأنها تخدم الاتفاق بين إسرائيل وشرق الأردن وتوفر الاتصال بين مصر والمشرق العربى عبر النقب بما يخدم المصالح الغربية النفطية، إلا أنها كانت ترى تقسيم النقب بين مصر وشرق الأردن وتدويل القدس.

انظر أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٣) نفس المرجع، ص ١٥٣ . - خالد، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٠.

(٤) خالد، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

وعلى المستوى العسكرى، استغل الطرفان تلك الهدنة لالتقاط أنفاسهما وإعادة تنظيم قواتهما وتعزيزها، والحصول على مزيد من الأسلحة والعتاد بالرغم من الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة. وقد أجمعت أغلب المصادر الإسرائيلية والعربية والغربية التى تناولت هذه الحرب، على أن الإسرائيليين استفادوا أكثر من العرب من توقف إطلاق النار. وأنهم استطاعوا تدعيم قواتهم بالقوى البشرية والعتاد والأسلحة بأكثر مما نجح العرب فيه. وكان ذلك يتم تحت سمع وبصر مراقبى الأمم المتحدة التى كانت مهمتهم منع الأطراف المحاربة من تغيير حجم قواتها أو الحصول على مزيد من العتاد والأسلحة.

ويفسر «ناداف سافران Nadav Safran» ذلك النجاح الإسرائيلى بأن اليهود كانوا أكثر خبرة وحنكة ـ منذ مقاومتهم للكتاب الأبيض ـ فى تهريب الرجال والعتاد على مرأى من المراقبين، وأن مهارتهم فى هذا الصدد كانت تفوق مهارة العرب. ومن ناحية أخرى كانت لهم أسلحة مكدسة فى أوروبا، ورجال ينتظرون الفرصة للذهاب إلى فلسطين، وهو مالم يكن متوفراً للعرب(١). كما نجحت الحكومة الإسرائيلية بزعامة بن جوريون فى استغلال فترة الهدنة فى إزالة الخلافات السياسية والعسكرية وتوحيد القوات الإسرائيلية تحت قيادة واحدة (٢). وهو الأمر الذى لم تنجح فيه الحكومات العربية.

٣ - فترة القتال الثانية (٨ - ١٨ يوليو):

عندما استئونفت العمليات فى فترة القتال الثانية (قتال العشرة أيام) كان لبن جوريون الحق فى أن يقول، «كانت قواتنا أحسن تدريباً، وأفضل تجهيزاً، وأشد انضباطا، بل إنها كانت أكثر ثقة بنفسها مما كانت عليه أثناء الشهر الأول من الحرب» (٣). ومن ثم، رأت القيادة الإسرائيلية أن الوقت قد حان للتحول إلى الهجوم العام لتحسين الأوضاع الاستراتيجية للدولة، مستغلة رفض العرب لمد الهدنة، والذى يصور إسرائيل وكأنها تدافع عن نفسها. ولما كانت القوات

---

(١) Safran, op. cit., p.31.

(٢) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج١، ص ٢٤٢ - ٢٤٥، ٢٧٢ - ٢٧٩.

نفس المرجع، ج٢، ص ١٤ - ١٦. Herzog, op. cit., p. 75.

(٣) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج٢، ص ١٦.

الإسرائيلية المتوفرة لاتسمح آنذاك بشن الهجوم على كافة الجبهات، فقد رأى بن جوريون أثناء اجتماعه بالقادة العسكريين فى الثامن عشر من يونيو، أن يُركّز الهجوم الرئيسى عند استئناف القتال على الجبهة الوسطى، التى تشكل أوضاعها آنذاك تهديداً خطيراً للمثلث الاستراتيجى الهام القدس ـ حيفا ـ تل أبيب، فضلا عن اقتراب الحد الأمامى للقوات الأردنية من منطقة تل أبيب بصورة مزعجة (١).

وخلال هذه الفترة من القتال قامت القوات الإسرائيلية بعدة عمليات هجومية استهدفت الجبهة الأردنية. وباستثناء بلدتى اللد والرملة اللتين سقطتا فى يد القوات الإسرائيلية ـ على أثر إخلاء البلدتين دون قتال بناءً على أوامر الفريق جلوب ـ فقد ظلت قوات الفليق الأردنى صامدة ومحتفظة بمدينة القدس القديمة ومنطقة اللطرون الاستراتيجية. وفشلت كافة الجهود الاستراتيجية الإسرائيلية فى زحزحة القوات الأردنية فى هذين القطاعين (٢).

ولم يكن حظ القوات الإسرائيلية أمام القوات العراقية فى منطقة طولكرم والقوات السورية فى «مشمار هايردن» بأحسن حالاً منها أمام القوات الأردنية وباءت هجماتها فى تلك المناطق بالفشل مع تكبدها خسائر جسيمة(٣). أما أنجح هجماتها فكانت فى الجليل الأوسط ضد القاوقجى العاجز وقواته من المتطوعين (٤).

أما على الجبهة الجنوبية، فقد استأنفت القوات المصرية عملياتها الهجومية فى صباح التاسع من يوليو لتأمين خطوط مواصلاتها وتطهير المستعمرات الإسرائيلية التى خلفتها وراءها فى فترة القتال الأولى قرب الطريق الساحلى بين رفح وأسدود، ومد الجبهة المصرية شرقا عبر «الصوافير الشرقية وجوليس وكوكبه والحليقات والبرير»، الأمر الذى يوفر للقوات المصرية فى الأمام طريقين تبادليين للإمداد والمناورة العريضة من ناحية وعزل المستعمرات الإسرائيلية فى النقب من ناحية أخرى.

---

(١) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج١، ص ٣٧٠ – ٣٧١.

(٢) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٣٢٥ – ٣٣٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٣١ – ٣٣٤.

(٤) نفس المرجع ص ٣٣٥ – خورى المرجع المشار إليه، ص ١٣٨.

ودفع نجاح القوات المصرية فى تحقيق أهدافها بشكل عام، رئاسة الأركان الإسرائيلية إلى شن هجوم مضاد قوى بثلاثة ألوية فى الليلة السابقة لسريان الهدنة الثانية (ليلة ١٨/١٧ يوليو) لدق أسفين وسط الجبهة المصرية وفتح الطريق إلى مستعمرات النقب عشية إيقاف القتال. ورغم نجاح القوات الإسرائيلية فى احتلال قرية «حتا» وفتح طريق الجواسير ـ حتا ـ كراتية. إلا أن اللواء محمد نجيب ـ قائد اللواء الرابع مشاة ـ حرم القيادة الإسرائيلية من ثمار هجومها بإصداره الأوامر لقواته باحتلال سلسلة التباب جنوب كراتية، والتى تمتد جنوب عراق سويدان وحتى غرب الفالوجا. وما أن أتمت القوات المصرية احتلال هذه التباب حتى تم غلق الطريق إلى مستعمرات النقب مرة أخرى[١] (انظر الخريطة رقم ٣).

وفى الوقت الذى كان القتال فيه مستعراً على الجبهات المختلفة فى فلسطين خلال تلك الفترة، كان التحرك السياسى فى المنطقة وفى داخل الأمم المتحدة لايقل نشاطاً. ففى السابع من يوليو ـ وقبل أن يعلن العرب رفضهم مد أجل الهدنة ـ وجه مجلس الأمن نداءه إلى الطرفين يناشدهما مد أجل الهدنة للفترة التى يمكن أن تحدد مع الوسيط الدولى[٢]. وعندما تلقى برنادوت الرفض العربى لمد أجل الهدنة فإنه ناشد الطرفين مرة أخرى ـ على ضوء نداء مجلس الأمن الجديد ـ المبادرة بوقف إطلاق النار دون قيد أو شرط لمدة عشرة أيام ابتداءً من العاشر من يوليو. وطبقا لما أعلنه النقراشى فى مجلس الشيوخ، فقد رفضت الدول العربية هذا الطلب نظراً لعدم احترام اليهود للهدنة واستغلالها فى تدعيم قدراتهم القتالية [٣].

وعلى ضوء طلب إسرائيل إدانة العرب كمعتدين وطلب برنادوت اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجديد وقف إطلاق النار فى فلسطين، وافق مجلس الأمن فى الخامس عشر من يوليو علي مشروع قرار أمريكى، يقضى بلوم العرب لعدم التوصل إلى هدنة، ويأمر بوقف إطلاق النار بصفة دائمة خلال ثلاثة أيام والتهديد باستخدام العقوبات فى حالة تجاهل ذلك الأمر. كما كان ذلك القرار يأمر بوقف إطلاق النار فى مدينة القدس خلال أربع وعشرين ساعة ونزع سلاح

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٣٢٣.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٠. - Moor, op. cit., p.569.

(٣) نفس المرجع (الأول) ، ص ٣٦٦

المدينة، وتخويل الوسيط الدولى صلاحية الإشراف على تنفيذ الهدنة، وتحقيق أية ادعاءات خاصة بانتهاكها منذ بدء سريانها فى الحادى عشر من يونيو»[1].

إلا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية ـ على ضوء ما أسفر عنه اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى عالية ـ أرسل خطاباً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة فى السادس عشر من يوليو يفند فيه اتهام العرب بالعدوان، ويوضح أن رفضهم لمد الهدنة نابع من نقض اليهود لتلك الهدنة واستغلالهم لها فى تدعيم قدراتهم العسكرية. ومع ذلك، فالعرب لم يقفلوا الباب أمام الجهود التى يبذلها الوسيط الدولى لإيجاد حل سلمى عادل، وأنهم يقبلون وقف إطلاق النار فى مدينة القدس التى هاجمها الإسرائيليون صباح التاسع من يوليو دون أى استفزاز من جانب العرب [2].

وتحت الضغوط الدولية والتهديد الكامن فى قرار مجلس الأمن بتوقيع عقوبات فى حالة عدم الامتثال لوقف اطلاق النار، واختلاف العرب فى شأن رفض استمرار الهدنه، فإن الدول العربية وافقت فى النهاية على وقف إطلاق النار فى كافة الجبهات [3]. من ثم، أرسل الأمين العام إلى الوسيط الدولى فى الثامن عشر من يوليو يخطره بأن الدول العربية قد أصدرت أوامرها لوقف إطلاق النار فى فلسطين ابتداءً من الساعة الخامسة من بعد ظهر نفس اليوم (بالتوقيت المحلى).

وبقبول الطرفين لوقف إطلاق النار، انتهت المرحلة الثانية من الحرب وقد حقق الإسرائيليون

(١) نفس المرجع، ص ٢٩٠ - ٢٩١ - خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩ . ـ الدالى، المرجع المشار إليه، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٩١ - خالد، المرجع المشار إليه ٢٣١ - ٢٣٢.

يرجع الدكتور إبراهيم شكيب أن ماجاء فى رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص قبول وقف إطلاق النار فى القدس فقط يعود إلى قبول الأردن إيقاف القتال، مختلفة بذلك عن باقى الدول العربية. بينما يشير الدكتور فلاح خالد ـ استنادا إلى ماذكره عارف العارف فى كتابه النكبة ـ أنه عندما اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى بيروت (عالية) لمناقشة قرار مجلس الأمن بخصوص إيقاف القتال، فإن قرار اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار فى كافة الجبهات صدر بالأغلبية وليس بالإجماع. فقد صوت كل من محمود فهمى النقراشى (مصر) وتوفيق أبو الهدى (شرق الأردن) فى جانب إيقاف القتال، بينما كان مزاحم الباجة جى (العراق) يرى استئناف القتال لكنه مالبث أن غير رأيه بسبب موقف الأردن. أما جميل مردم (سوريا) ورياض الصلح (لبنان) فكانا فى جانب استمرار القتال.

(٣) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩. - شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٧.

انظر بيان النقراشى أمام مجلس الشيوخ فى الجلسة السرية للمجلس يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨.

بعض المكاسب على الجبهتين الوسطى والشمالية، بينما حقق المصريون أيضاً بعض المكاسب على الجبهة الجنوبية، إلا أنه مامن شك أن دفة الحرب بدأت تنتقل إلى أيدى الإسرائيليين، بمجرد إيقاف القتال. وهكذا يمكن القول إنه فى الوقت الذى شعرت فيه الحكومات العربية بأنها مضطرة إلى الإذعان لقرار الأمم المتحدة بوقف القتال، فإنها قد خسرت تلك الحرب.

ثانيا: أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية:

١ - دعم تسليح القوة الجوية المصرية:

رأينا فى الفصل السابق كيف كانت الحكومة المصرية تحاول تجنب التورط فى الحرب الدائرة فى فلسطين منذ قرار التقسيم، اكتفاءً بالدعم السياسى والمادى والمعنوى، وعندما تطور القتال فى غير صالح الفلسطينيين وضغطت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية من أجل التدخل العسكرى، فإنها ظلت مترددة حتى الأيام الأخيرة واتجهت إلى المساهمة بالمتطوعين من خارج القوات المسلحة وداخلها. وأضاعت شهورا ثمينة فى التردد دون توجيه أو إعداد لقواتها المسلحة رغم الإلحاح المستمر لرئاسة الجيش آنذاك.

وعندما حسمت حكومة النقراشى أمرها بالنسبة لتدخل الجيش المصرى فى فلسطين، كانت القوة الجوية المصرية - كما رأينا فى الفصل السابق - فى حالة يرثى لها، سواء من ناحية التسليح أو التدريب، شأنها فى ذلك شأن باقى قوات الجيش المصرى، وهو مادعا وزير الحربية إلى تحذير مديرى الأسلحة - أثناء اجتماعه بهم فى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٤٨ - من إفشاء سوء الحالة التى كانت عليها القوات المصرية بقوله: «كلنا يعلم حالة الجيش عند دخوله فلسطين، وهذا سر بيننا يجب ألا يبوح به أى فرد لأى شخص كان خارج هذه الجدران، وغير خافٍ عليكم جميعاً القوات التى بدأنا بها هذا القتال...» (١).

وقد حاولت الحكومة المصرية تدارك ذلك الموقف، إلا أن إجراءاتها جاءت متأخرة عن

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦/ س ج/ ١٢، محضر مؤتمر رئاسة الجيش يوم ٢٤ يوليو ١٩٤٨، مسلسل ٦٠ (ص ٢).

نظيرتها فى الجانب الإسرائيلى. وكان هناك عدة حلول مقترحة أمام الحكومة المصرية لتدارك ذلك القصور، كان أبرزها [١]:

(١) فتح اعتمادات مالية إضافية لتدبير احتياجات السلاح الجوى.

(٢) الإلحاح على السلطات البريطانية للوفاء بالاحتياجات المطلوبة، خاصة وقد كان هناك عقد سابق بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه منذ سبتمبر ١٩٤٧ لتوريد إمدادات خاصة بالقوات المسلحة لم يتم تنفيذها بواسطة الجانب البريطانى، رغم إيداع الحكومة المصرية لمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه فى بنك إنجلترا تحت حساب هذه الاحتياجات.

(٣) الاتصال الفورى بشركات الأسلحة الأوروبية، وإيفاد اللجان علي وجه السرعة بالطائرات للاتفاق مع هذه الشركات على توريد الأسلحة والمعدات، حتى لو أدى ذلك الى التساهل فى بعض الاعتبارات، المتعلقة بشروط التعاقد.

(٤) الاستفادة من مخلفات قوات الحلفاء من الأسلحة والمعدات سواء بمصر أو فى الخارج.

(٥) إرسال المندوبين العسكريين للبحث عن الذخائر وقنابل الطائرات من مخلفات الحلفاء والمحور فى الصحراء الغربية.

(٦) شراء الاحتياجات الصالحة للمجهود الحربى من المصادر المدنية فى مصر.

(٧) استغلال قواعد القانون الدولى فى مصادرة العتاد الحربى الذى يمر فى الأجواء والمياه المصرية إلى إسرائيل.

ولتنفيذ هذه السياسة، قامت الحكومة المصرية باعتماد مايقارب ٢ مليون – أى أكثر من ضعف ميزانية السلاح الجوى السنوية ـ لاحتياجات هذا السلاح [٢]. كما قابل كل من الملك فاروق ورئيس وزرائه السفير البريطانى خلال الأسبوع الثالث من مايو ١٩٤٨، وقدما له قائمتين متشابهتين لاحتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والعتاد. وطلب النقراشى من

(١) بكر، الجيش المصرى وحرب فلسطين، ص ٨١ ٠ – وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية والبحرية – مكتب الوزير، تقرير عن أعمال لجنة الاحتياجات خلال حملة فلسطين . – محمد حسنين هيكل، ملفات السويس (ط١؛ القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٨٧.

(٢) المتحف الحربى، ميزانية الدولة المصرية ١٩٥١ – ١٩٥٢، وزارة الدفاع الوطنى، مقارنة الاعتمادات السلاح الجوى الملكى، ١٩٤٨.

السفير البريطانى أن يتولى الموضوع على جانب السرعة مع الحكومة البريطانية، موضحاً أنه يمكن توريد تلك الاحتياجات من المستودعات البريطانية بالشرق الأوسط.

وطبقاً لما أورده السفير البريطانى فى برقيته إلى وزارة الخارجية البريطانية فى التاسع عشر من مايو١٩٤٨، فقد «استند رئيس الوزراء فى طلبه إلى الاعتقاد بأن أى دولة صهيونية من شأنها أن تكون ذات طبيعية شيوعية قوية إن لم يكن طبيعية شيوعية كاملة، وأعرب عن أمله فى أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بالتالى، باعتبار مصر والدول العربية الأخرى رائدة فى المطالبة بالوقوف ضد رأس الحربة الشيوعية فى الشرق الأوسط، وأن تكون على استعداد للتعاون على هذا الأساس» (١).

وقد ذهب النقراشى فى إلحاحه على طلب السلاح من بريطانيا إلى القبول بمخاطرة رفع الولايات المتحدة حظر توريد السلاح إلى إسرائيل، فيما لو قامت بريطانيا بتلبية مطالب السلاح المصرية (٢). فقد كان يرى أن «أى تدفق جديد للأسلحة من أمريكا إلى الصهيونيين بعد رفع الحظر من شأنه أن يستغرق بعض الوقت، وهو راغب فى إنهاء المسألة الفلسطينية أولا» (٣).

ورغم تزكية السفير البريطانى لمطالب التسليح المصرية. وإعلان وزارة الخارجية البريطانية أنها ستقوم بإمداد شرق الأردن ومصر والعراق بالأسلحة ـ طبقاً لمعاهداتها مع هذه الدول «مالم تقرر الأمم المتحدة أن هذا العمل غير مشروع»(٤). إلا أن الحكومة المصرية لم تحظ بذلك التعاون الرسمى البريطانى بالشكل الذى كانت تسعى إليه. فبعد أسبوعين من تدخل الجيوش العربية فى فلسطين أعلنت بريطانيا فى الأمم المتحدة عن موافقتها على حظر شحنات السلاح إلى الدول المشتركة فى الحرب، بل وحثت الولايات المتحدة على عدم رفع ذلك الحظر استجابةً للضغوط الإسرائيلية. ومن ثم، أصدرت وزارة الطيران أوامرها فى الأول من يونيو

(١) هيكل، ملفات السويس، ص ٦٥٠.

(٢) كانت الولايات المتحدة قد فرضت حظرا على شحنات السلاح إلى الشرق الأوسط قبل بدء الحرب المعلنة في فلسطين، وسرعان ما انضمت إليها بريطانيا بعد أسبوعين من تدخل الجيوش العربية فى فلسطين. – عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ٩٧ ، ١٤٥.

(٣) هيكل، ملفات السويس، ص ٦٥٠ – ٦٥١.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٥١.

إلى القيادة الجوية البريطانية فى البحر الموسط والشرق الأوسط بالتحفظ على شحنة بحرية تشمل بعض المعدات وقطع الغيار والذخائر كانت مُرسلة إلى السلاح الجوى المصرى[١].

وكان كل ماحظيت مصر به من تعاون الجانب البريطانى، تم بشكل شخصى وبصفة غير رسمية من بعض العسكريين والمدنيين البريطانيين المسئولين عن المخلفات البريطانية فى مصر والخارج، والذين غلَّبوا مصالحهم الشخصية على الالتزام الحرفى بتعليمات حكوماتهم. فضلا عن أن الكثيرين من العسكريين البريطانيين فى الشرق الأوسط، كانوا يشعرون بالغضب تجاه الإسرائيليين، نتيجة لأعمال الإرهاب والقتل والجلد التى تعرض لها بعض العسكريين البريطانيين فى فلسطين على أيدى المنظمات الصهيونية قبل نهاية الانتداب [٢].

ولتنفيذ السياسة الخاصة بدعم تسليح القوات المسلحة المصرية، أصدر وزير الدفاع الوطنى فى ١٣ مايو — أى قبل يومين فقط من دخول الجيش المصرى فلسطين ـ قراره رقم ١٢٠ لعام ١٩٤٨، والذى يقضي بإنشاء لجنة احتياجات القوات المسلحة، التى كان لها مطلق التصرف فى عقد الصفقات والاستيلاء على الأصناف اللازمة للمجهود الحربى. وقد كُلفت تلك اللجنة ببحث كافة أمور احتياجات القوات المسلحة، واختيار أنسب الوسائل للحصول على تلك الاحتياجات سواء من الأسواق المحلية أو الخارجية [٣].

ويوضح تقرير هذه اللجنة عن أعمالها طوال الحرب، المصاعب التى لاقتها أثناء تنفيذها لمهامها، والتى كان أبرزها[٤]:

(١) ضغط عامل الوقت، فقد جاء تشكيل اللجنة عشية بدء الحرب المعلنة. ومن ثم، كان على اللجنة تدبير الاحتياجات المطلوبة للحرب أثناء العمليات، وليس قبلها كما يقضى التخطيط السليم للحرب.

---

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٥.

Air 20/ 6906, R975, H.Q.MED.M.E. to the Air Ministery, top secret tel., No.Ox.707, 8.6.1948. - Ibid, Air Ministry to H.Q.MED.M.E., top secret tel., No.HS.83, 9.6.1948. (ملحقى ٣٤، ٣٥)

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، تقرير أعمال لجنة الاحتياجات ص ٥، ٦، ١١، ١٥.

(٣) نفس المرجع، ص ٢ – ٥.

(٢) الحظر الذى فرض علي تصدير السلاح إلى الدول المتورطة فى الحرب وخاصة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة. مما دفع اللجنة إلى أعمال التحايل والتهريب لتخطى قرار الحظر.

(٣) محاولات إسرائيل عرقلة نشاط اللجنة، معتمدة فى ذلك على المنظمات الصهيونية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٤) اختلاف أعيرة الأسلحة والذخائر البريطانية وقطع غيارها المستخدمه فى القوات المسلحة المصرية عن مثيلاتها فى أوروبا والولايات المتحدة، دفع اللجنة إلى تصنيع بعض هذه الذخائر فى إيطاليا بصفة سرية.

(٥) تشدد بعض الدول فى تأييد الدولة الصهيونية كالولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وبلجيكا، حرم اللجنة من هذه الأسواق، باستثناء بعض الاحتياجات التى حصلت عليها اللجنة عن طريق أطراف أخرى كبطاريات الطائرات وأجهزة اللاسلكى. وقد وجدت اللجنة أن التعامل مع الكتلة الشرقية محفوف بالمخاطر، فى ظل التأييد السوفيتى الكبير لقيام الدولة الصهيونية. إلا أنها استغلت عروض الكتلة الشرقية فى التأثير على المصادر البريطانية للحصول على الاحتياجات المطلوبة من الأسلحة والذخائر.

أما عن إمداد السلاح الجوى بالطائرات، فيوضح تقرير لجنة الاحتياجات أنه قد «بدأت الحملة (فى فلسطين) والسلاح الجوى فى حالة نقص شديد فى جميع الأقسام والأسراب، لاتمكنه من الاستمرار فى العمليات الحربية التى أُوكلت إليه، حيث كانت الطائرات فى حاجة كبيرة إلى الإصلاح وينقصها الكثير من قطع الغيار»[١]. ونظراً للحظر القائم، فقد وجدت اللجنة أن عليها بذل الجهد للحصول على حاجة السلاح الجوى محليا من الطيران البريطانى والمخلفات الإنجليزية والأمريكية فى مصر والخارج.

«ولما كانت شركة كوك قد تعاقدت مع الطيران البريطانى على شراء مخلفاته والفائض من مخازنة لأغراض صناعية، فقد أمكن - بوسائل اللجنة الخاصة وطريق التفاهم الشخصى ـ الحصول على موافقة المسئولين بهذه الشركة على وضع مخازنها الملحقة بالطائرات (المطارات) البريطانية تحت تصرف اللجنة. وقد أتاح لنا هذا الاتفاق الحصول على الكثير من قطع الغيار

(١) نفس المرجع، ص ٥.

وبعض الطائرات القابلة للإصلاح، سواء من المخلفات أو من الطائرات (المطارات) البريطانية مستفيدين فى ذلك بوجود مخازن شركة كوك فى نطاقها، وإلى هذه المعاونه يمكن أن نقول إن السلاح قد زادت قوته من ١٥ طائرة إلى ٥١ طائرة مقاتلة من طراز سپيتفير» (١).

إلا أن هذه الزيادة فى قوة المقاتلات والمقاتلات القاذفة من طراز سپيتفير بدأت تدريجياً قرب نهاية فترة القتال الأولى فى الأسبوع الثانى من يونيو خلال فترة الهدنة الثانية. حيث تسجل يوميات طائرات السلاح الجوى الملكى المصرى زيادة خمس طائرات «سپيتفير ٩ » في الحادى عشر من يونيو عما كانت عليه فى السادس من الشهر نفسه. ثم تزداد سبع طائرات أخرى اعتبارا من الثالث عشر من يوليو خلال فترة القتال الثانية وحتى نهاية تلك المرحلة من الحرب فى الثامن عشر من يوليو. كما تزداد طائرات «سپيتفير ٥» فى الثالث عشر من يوليو بمقدار ست طائرات عمّا كانت عليه فى الحادي عشر من يونيو، بالإضافة إلى استعواض خسائر هذه المرحلة من الحرب (٢).

ولما كانت الطائرات الكاملة التى أُضيفت إلي قوة السلاح الجوى من طراز «سپيتفير» بنوعية حوالى عشرين طائرة(٣)، فإن الأرجح أن باقى الزيادة فى هذا الطراز (١٦ طائرة)، ـ التى أشار إليها تقرير لجنة الاحتياجات ـ تعود إلى ماوفرته اللجنة من قطع الغيار، التى سمحت بإعادة تشغيل هذا العدد من الطائرات من مخلفات كل من السلاح الجوى والقوات الجوية البريطانية فى مصر. إلا أنه حتى نهاية المرحلة الثانية كان هناك عشر طائرات منها لم تجهز بعد(٤).

أما قاذفات القنابل فقد تعاقدت لجنة الاحتياجات على شـراء تسـع طائرات «سترلـنج Sterling» ذات الأربعة محركات من مخلفات الحرب فى أوروبا. إلا أنه لم يصل منها سوى طائرة واحدة حتى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٤٨(٥).

---

(١) نفس المرجع، ص ٥ - ٦.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ٤٨، ملف ١٣٨، يوميات الطائرات من ٦ يونيو إلى ١٨ يوليو ١٩٤٨.

(٣) بكر، الجيش المصرى وحرب فلسطين، ص ٩٦.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / س ج/ ١٢ مؤتمرات، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ٢٤ يوليو ١٩٤٨، ص ٤.

(٥) نفس المرجع، ص ٧.

وبينما نجحت جهود اللجنة فى تزويد السلاح الجوى بأربع طائرات نقل من طراز داكوتا عن طريق أوامر الاستيلاء داخل القطر، بالإضافة إلى ست طائرات كوماندو من المخلفات الأمريكية فى مطار «باينفيلد» (مطار القاهرة الدولى الآن)، إلا أنه حتى الرابع والعشرين من يوليو لم يكن تم تجهيز أكثر من أربع طائرات «داكوتا» لقذف القنابل وطائرتين «كوماندو» لأعمال النقل (١).

وتوضح يوميات قوة الطائرات للسلاح الجوى أن متوسط قوة المقاتلات والمقاتلات القاذفة المصرية التى كانت مخصصة لمسرح عمليات فلسطين لم تكن تزيد عن اثنتى عشرة طائرة خلال شهر مايو ١٩٤٨، وست عشرة طائرة فى شهر يونيو، وخمس وعشرين طائرة خلال شهر يوليو(٢). وباستثناء طائرة واحدة من طراز «فيورى Fury» ـ يحتمل أن تكون عراقية ـ وطائرتين من طراز لايسندر، كانت باقى قوة المقاتلات القاذفة فى الجبهة من طراز سپيتفير.

أما متوسط عدد طائرات النقل من طراز «داكوتا» التى جُهزت للعمل كقاذفات فلم تزد عن ثلاث طائرات طوال المرحلة الثانية من الحرب، بينما بلغ متوسط عدد الطائرات المخصصة لمهام النقل طوال هذه المرحلة حوالى عشر طائرات تشمل (٤ - ٥ داكوتا و ٤ دف وَ ٢ كوماندو)(٣).

ويوضح الجدول رقم (٤) التغيرات التى طرأت على القوة القتالية لطائرات السلاح الجوى خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥مايو - ١٨ يوليو).

أما عن الذخائر، فإن تقرير لجنة الاحتياجات يوضح أن مخازن الذخيرة والقنابل بالسلاح الجوى كانت تعانى نقصاً شديداً، وقد «وُفقت اللجنة فى العثور على كميات كبيرة من القنابل مختلفة الأنواع من الصحراء الغربية، كانت مخزنة بواسطة القوات المحاربة فى الحرب الماضية (الحرب العالمية الثانية).

---

(١) نفس المرجع، ص ٦ - ٧.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٣٨، يوميات طائرات السلاح الجوى، ١٥ مايو ـ ١٨ يوليو.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد استكملت اللجنة هذه القنابل بواسطة التشغيل الصناعى وصارت صالحة [1]». وطبقاً لتقرير لجنة الاحتياجات فقد «سلمت إلى السلاح الجوى حوالى ٨٠٠ طن من القنابل الثقيلة والمتوسطة والحارقة «إنجليزية وألمانية وإيطالية» وبلغ عددها ١٧٢٦٧ قنبلة مختلفة»[2].

جدول رقم (٤)[3]

طراز الطائرات	القوة فى ١٥ مايو	القوة فى ١١ يونيو	القوة فى ٧ يوليو	القوة فى ١٨ يوليو	ملاحظات
سبيتفير٩	٢٠	١٨	١٦	٢٤	مقاتلات ومقاتلات قاذفة
سبيتفير ٥	٨	٩	١٤	١٤	مقاتلات ومقاتلات قاذفه
لايسندر	٢	٢	٢	٢	استطلاع
هاريكين	٤	٣	٥	٥	مقاتلات/ رصد الطقس
داكوتا	٨	٧	٤	٩	نقل/ قاذفات
دف	٤	٤	٥	٥	نقل
أنسون	٢	–	–	–	نقل وتدريب
كوماندو	–	٢	٣	٦	نقل
فيورى	–	١	١	١	مقاتلات قاذفة
المجموع	٤٨	٤٦	٥٠	٦٦	كان متوسط نسبة الصلاحية حوالى ٦٠٪

٣ - تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوى المصرى:

توضح جداول القوة الشهرية للقوات المسلحة المصرية خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، تقرير لجنة الاحتياجات ص ١٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. تمثل الأرقام المشار إليها جملة ماسلمته اللجنة إلي السلاح الجوى خلال المرحلتين الثانية والثالثة من الحرب حتى هدنة رودس.

(٣) نفس المرجع، يوميات الطائرات فى ١٥ مايو، ١١ يونيو، ٧ يوليو، ١٨ يوليو.

مايو – ١٨ يوليو) أن القوة البشرية للسلاح الجوي المصرى تناقصت بدلا من أن تتزايد نتيجة لإتمام التعبئة الحرب. فبينما كانت تلك القوة ٢٠٣ ضابط و ٢٩٨٧ من ضباط الصف والجنود خلال شهر مايو فإنها تناقصت بمقدار ثلاثة ضباط وخمسة جنود فى شهر يونيو. إلا أنه فى شهر يوليو بقى عدد الضباط دون زيادة أو نقصان بينما زاد عدد ضباط الصف والجنود حتى وصلوا إلى ٣٥١٦ فرد(١).

أما عدد طيارى السلاح الجوى ضمن القوة البشرية السابقة فلم يطرأ عليه أي زيادة خلال المرحلة الثانية من الحرب، بل تناقص العدد بقدر خسائر هذه المرحلة (٥ قتلى وثلاثة جرحى)(٢).

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية المصرية:

يوضح تقدير الموقف الذى أجرته رئاسة الجيش خلال شهر يوليو، أن القوة القتالية للسلاح الجوى – إذا استبعدنا طائرات التدريب غير المسلحة بمدرسة تدريب الطيران – كانت تتكون من أربعة أسراب كما يلى(٣):

(١) ٢ سرب مقاتل من طراز سبيتفير، قوة كل منها ١٦ طائرة (١٢ طائرة قوة عاملة ، ٤ طائراتاحتياطية).

(٢) سرب مواصلات مختلط، مكون ١٢ طائرة من طرازى داكوتا وكوماندو، منها ثلاث طائرات داكوتا مجهزة لقذف القنابل.

(٣) سرب مواصلات خفيفة، مكون من خمس طائرات دقّ وطائرة بيتش كرافت.

ويبدو أن دمج أسراب القتال الثلاثة – التى كانت موجودة قبل بدء الحرب – فى سربين خلال المرحلة الثانية، يرجع إلى الرغبة فى استكمال قوة هذه الأسراب بعد تدعيم طائراتها كما رأينا فضلا عن الخسائر التى لحقتها والتى سنتعرض لها فى حينها.

---

(١) شكيب، المرجع اليه إليسه، ص ١٥٢، ٢٦٦.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير عن عمليات القوة الجوية التكتيكية بفلسطين، ١٥ مايو – ١٨ يوليو ١٩٤٨، ملحق أ، مسلسل٣٣.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير) و حافظة رقم ٣، ملف ١ – ٢٦ / س ج/ ٢٣ (الديوان العام)، ج ١.

وطبقا لما جاء فى وثائق حرب فلسطين ومراجع وزارة الدفاع المصرية عن تلك الحرب، فإنه يمكن أن نستخلص أن القوة الجوية المصرية ـ خلال تلك الحرب ـ شُكلت فى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلى:

(١) القوة الجوية التكتيكية، وتشمل عناصر المقاتلات والمقاتلات القاذفة والاستطلاع المتمركزة فى العريش، ويقودها قائد القوة الجوية التكتيكية الذى يعمل فى تعاون وثيق مع قائد القوات المصرية فى فلسطين.

(٢) القوة الجوية الاسراتيجية، وتشمل عناصر النقل المجهزة كقاذفات وطائرات الاستطلاع المتمركزة فى القاهرة، وتسيطر عليها إدارة العمليات الجوية من القاهرة، وتعمل هذه القوة بالتعاون مع القوة الجوية التكتيكية فى الجبهة.

(٣) الاحتياطى، ويمثل باقى القوة القتالية من طائرات النقل والمواصلات، فضلاً عن المقاتلات المتمركزة فى القاهرة لأغراض الدفاع الجوى والتدريب على القتال، والرصد الجوى للطقس.

ويوضح الجدول التالى عدد وطراز ومهام وتمركز طائرات القوة الجوية المصرية طبقاً لتشكيلها السابق خلال المرحلة الثانية من الحرب.

جدول رقم (٥)[١]

المهام والطراز	العريش(عمليات)		ألماظة (عمليات – تدريب)		حلوان(تدريب)		الإجمالى	
	العدد والتاريخ		العدد والتاريخ		العدد والتاريخ			
	١٥ مايو	١٨ يوليو	١٥ مايو	١٨ يوليو	١٥ مايو	١٨ يوليو	١٥ مايو	١٨يوليو
المقاتلات:								
سپيتفير ٩	٤		٣	–	٤	–	١١	–
سپيتفير٥	–	٢	–	٤	–	٣	–	٥
هاريكين	–	–	٤		–	–	٤	٤
المقاتلات القاذفة:								
سپيتفير ٩	٨	١٤	–	٧	١	٣	٩	٢٤
سپيتفير ٥	–	٩	٨	–	–	–	٨	٩
فيورى	–	١	–	–	–	–	–	١
الاستطلاع:								
لايسندر	٢	٢	–	–	–	–	٢	٢
نقل مجهزه كقاذفات:								
داكوتا	–	١	٤	٢	–	–	٤	٣
كوماندو	–	–	–	٢	–	–	–	٢
بيتشن كرافت	–	١	–	١	–	–	–	٢
نقل ومواصلات:								
داكوتا	–	–	٤	٥	–	–	٤	٥
كوماندو	–	–	–	٤	–	–	–	٤
دف	–	–	٤	٥	–	–	٤	٥
أنسن	–	–	٢	٢	–	–	٢	–
الإجمالى	١٤	٣٠	٢٩	٣٠	٦	٥	٤٨	٦٦

ملاحظات:

(١) كان متوسط نسبة الصلاحية خلال المرحلة الثانية حوالى ٦٠٪ من إجمالى الطائرات.

(٢) كان هناك حوالى ٢٥٪ من عدد الطائرات بورش ألماظة تحت الإصلاح والتجهيز أغلب الوقت.

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٣٨، يوميات طائرات السلاح الجوى، الفترة من ١٥ مايو حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨.

obeikandl.com

من الجدول السابق، نرى أن تمركز القوة الجوية طوال المرحلة الثانية من الحرب كان موزعاً على ثلاثة مطارات، هى ألماظة وحلوان ثم العريش. إلا أن الأخير، كان هو المطار الوحيد الذى يسمح مكانه باستخدام المقاتلات والمقاتلات القاذفة فى اتجاه فلسطين، نتيجة لقصر مدى هذه الأنواع مقارنة بطائرات النقل والقاذفات. ومن ثم، تمركزت فيه طائرات القوة الجوية التكتيكية دون أن يتوفر لها أى. مطارات تبادلية أخرى فى سيناء. وهو ماكان يمثل نقطة ضعف قاتلة فى تجهيز مسرح العمليات فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى، أدت الى فقد السيطرة الجوية المصرية فى المرحلة الأخيرة من الحرب.

ثالثا: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية:

١ - دعم تسليح القوة الجوية الإسرائيلية:

فى اليوم التالى لدخول القوات العربية فلسطين (١٦ مايو)، عقدت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة اجتماعها الأول بعد إعلان الدولة. وقدم بن جوريون - رئيس مجلس الوزراء (بصفته وزيراً للدفاع) - تقريراً عن الموقف فى الجبهات المختلفة والجهود المبذولة لتدعيم القوة الجوية بقوله:

«... لنا ثلاثون طائرة فى الخارج، لكن نقلها إلى إسرائيل بالغ الصعوبة، فهى لا تستطيع الطيران، دون توقف من الأماكن الموجودة فيها حاليا. ثم أننا لانضمن ما إذا كان سيُسمح لها بالهبوط والتزود بالوقود على الطريق. والحاجة ماسة لهذه الطائرات، حيث إن المصريين يحاولون قصف المطارات التى نسيطر عليها، ولدينا طائرات صغيرة نستخدمها لإمداد المستعمرات المحاصرة. وقد أبرمنا حتى الآن اتفاقيات فى أوروبا لشراء أسلحة قيمتها ١٩ مليونا من الدولارات، دفعنا من هذه القيمة بالفعل ١٥ مليونا من الدولارات. لقد بدأنا الشراء بعد اجتماع اللجنة الصهيونية التنفيذية فى باريس فى شهر أغسطس ١٩٤٦. ونحن الآن فى

حاجة إلى مبالغ كبيرة لتمويل المشتريات. ومن ثم، فإنه من الضرورى أن نوفد «جولدا مائير» إلى أمريكا على الفور لجمع الاعتمادات اللازمة» (١).

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أثر التفوق الجوى المصرى مع بداية الحرب المعلنة على تدعيم القوة الجوية الإسرائيلية. فطبقا لرواية كاجان، فإن إسرائيل قد تأكد لديها فى الخامس عشر من مايو أنها تواجه خصما قويا من الناحية الجوية «فمصر لديها ٤٠ طائرة مقاتلة وأربع طائرات نقل...(٢)» . ولما كانت المقاتلات والمقاتلات القاذفة والقاذفات بالإضافة إلى الأسلحة الثقيلة التى تم شراؤها لم يصل أغلبها إلى إسرائيل عند بدء الحرب المعلنة، فقد كان مصير الدولة اليهودية يتوقف على وصول تلك الأسلحة والطائرات فى الوقت المناسب. وقد سأل «بن جوريون» رئيس عملياته «إيجال يادين» فى السابع عشر من مايو «عما إذا كان فى استطاعتنا أن نحارب أسبوعين آخرين حتى دون أسلحة إضافية من الخارج»(٣). إلا أن يادين كان يشك فى ذلك. كما أن بعض قادته كانوا يشكون فى إمكانية الصمود، «مالم نحصل على مزيد من الطائرات خلال أسبوعين اثنين» (٤).

ومن ثم، رأى بن جوريون العمل على سرعة وصول الأسلحة والطائرات التى لم يتم شحنها بعد، مع استمرار تدعيم القوة الجوية. وكان يرى أن ذلك التدعيم يتحقق بتطوير القوة الجوية وتنمية قدراتها «بقاذفات قنابل ثنائية المحرك ومقاتلات ذات محرك واحد ومدافع ومعدات أخرى» (٥).

---

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج١، ص ٢٤١ – ٢٤٣. ـ جمعت جولدا مائير لإسرائيل مايزيد عن ٥٠ مليون دولار خلال جولتها المشار إليها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

Meir, op. cit., pp. 191 - 192

(٢) Kagan, op. cit., p. 72.

(٣) بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٧٧.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٨٢.

وعلى ذلك، تم توقيع العقد الثانى مع الحكومة التشكيلية لشراء خمس عشرة طائرة أخرى من طراز مسرشميت فى اليوم نفسه الذى غادرت فيه تشيكوسلوڤاكيا (٢٠ مايو) أولى طائرات الصفقة الأولى من نفس الطراز، محمولة داخل طائرة نقل كبيرة من طراز «دى سى ـ٤ DC - 4 (سكاى ماستر)»، وبرفقتها أوائل الطيارين الذين تم تدريبهم عليها. «ومن ذلك الوقت، تم إنشاء جسر جوى كخدمة منتظمة يعمل بين تشيكوسلوڤاكيا وإسرائيل. وكان يقلع كل يوم من «زبرا» [١] طائرة أو طائرتان تحمل إلينا الأسلحة والطائرات» [٢]. كما صدَّق بن جوريون فى ذلك الوقت على شراء ثلاثين طائرة مسرشميت، بالإضافة إلي الصفقتين السابقتين، فضلا عن ثلاثين طائرة مقاتلة من طراز «سپيتفير» وعشر مقاتلات قاذفة ذات محركين من طراز «موسكيتو Mosquito » من تشيكوسلوڤاكيا[٣]. وقد وصلت هذه الطائرات فعلا إلى إسرائيل خلال الشهور التالية.

ولم تكن الطائرات السابقة من المقاتلات والمقاتلات القاذفة كافية فى نظر المسئولين الإسرائيليين. «فالمسرشميت سمحت لنا بالرد من خلال القتال الجوى، إلا أن مداها قصير، ولايمكن استخدامها فى العمليات الهجومية. إن القوة الجوية المؤسسة على المقاتلات فقط، مصيرها الفشل. إننا إذا أردنا كسب الحرب، فإن علينا أن نمتلك قاذفات حتى نكون قادرين على قصف مطارات العدو، لتدمير طائراته على الأرض، وقصف مدنه عند الضرورة... فقنبلة تلقى علي دمشق أو القاهرة، فإنها ـ بالتأكيد ـ ستمهد الطريق إلى النصر أكثر من أى نجاحات عسكرية محلية. فسلاح الحرب النفسية كان حيويا دائما» [٤].

ومن ثم، كانت القاذفات الأمريكية من طراز «بى – ٢٥ B - 25 »، «أيه ـ ٢٠ A- 20 »،

و «بى ـ ١٧ B-17 » والمقاتلات القاذفة البريطانية ذات المحركين من طرازى «بوفيتر Beaufighter » و «موسكيتو» هدف القيادة الإسرائيلية لتزويد قوتها الجوية بما يلزمها من هذه الطرازات [٥].

---

(١) الاسم الكودى للقاعدة الإسرائيلية التى وافقت تشيكوسلوڤاكيا على إقامتها على أراضيها لتجميع الأسلحة والطائرات وإرسالها إلى إسرائيل.

(٢) Kagan, op. cit., p. 72, 76.

(٣) بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص٢٨٨ – ٢٨٩، ٣١٤.

(٤) Kagan, op. cit., p. 97.

(٥) Idem

كُلِّلت الجهود الإسرائيلية فى الولايات المتحدة بالنجاح فى شراء أربع قاذفات قنابل من مخلفات الحرب العالمية الثانية طراز «بى ـ ١٧» ـ ذات الأربعة محركات والتى تصل حمولتها إلى أكثر من ثلاثة أطنان من القنابل ـ تحت ستار شركة وهمية. وطبقا لرواية كاجان، فإنه لم يصل إلى إسرائيل قبل انتهاء الحرب سوى ثلاث قاذفات من هذا الطراز، تحدد لرحيلها من الولايات المتحدة ليلة ١٢ يونيو. وكان على هذه الطائرات أن تتجه إلى قاعدة الشحن والتجميع الإسرائيلية فى تشيكوسلوفاكيا لتحميلها بالقنابل قبل ذهابها إلى إسرائيل(١).

ولم تكن الجهود الإسرائيلية فى بريطانيا أقل حظا منها فى الولايات المتحدة. فقد أَخْبَر «زوركبرج» ـ أحد المندوبين الإسرائيليين فى بريطانيا ـ «بن جوريون» أنه يستطيع الحصول على طائرات موسكيتو مجهزة أكمل تجهيز بثمن قدره ٣٥,٠٠٠ جنيه استرلينى للطائرتين، على أن يتم الدفع فى انجلترا، كما يستطيع أن يحصل على طائرات سپيتفير جديدة ومجهزة أتم تجهيز نظير مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه استرلينى للطائرة الواحدة (٢). وطبقاً لما أشار إليه بن جوريون فى يومياته فى الثالث عشر من يونيو، «أبلغته أن يشتري الطائرات، سندبر الثمن فى إنجلترا وسيقدم له شئوول الباقى»(٣). وطبقاً للمصادر الغربية، فقد وصل إلى إسرائيل طائرة «موسكيتو» من الاثنتين اللتين تم شراؤهما من انجلترا قبل الهدنة الأولى، بينما تحطمت الثانية وهى فى طريقها إلى إسرائيل خلال شهر يوليو(٤).

كما نجح نفس المندوب الإسرائيلى فى أن يشترى من بريطانيا ثلاث طائرات نقل ذات محركين مجهزة كقاذفات، بالإضافة إلى ست طائرات مقاتلات قاذفة من طراز «بوفيتر» تحت ستار شركة وهمية. وقد وصلت الطائرات الأولى وخمس من الأخيرة إلى إسرائيل، بعد أن تحطمت السادسة فى إنجلترا(٥).

ورغم كل القصور الذى كان قائما فى الموقف العسكرى العربى فى فترة القتال الأولى (١٥ مايو – ١٠ يونيو)، فقد كانت تلك الأسابيع هى فترة المد العسكرى العربى والتقدم بنجاح على

---

(١) Ibid., p. 98 - 100.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج١، ص ٣٠٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) Gunston, op. cit., p. 54.

(٥) Ibid. pp. 367 - 37, 44 - 45.

كافة الجبهات وعلى حد تعبير بن جوريون، «كان شهر المعارك ـ ابتداءً من الغزو العربى للإقليم إلى الهدنة الأولى يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ ـ أشق وأخطر فترة فى حرب الاستقلال، فقد احتفظ العرب بالمبادأة معظم الوقت. ولم تكن العمليات التى بدأناها موفقة دائماً» (١). وقد «تمتع المصريون بالسيطرة الجوية إلى وقت الهدنة الأولى»(٢). «وكانت هناك فرصة طيبة أمام جيوش الدول العربية لتوقع الهزيمة بقوات الهجناه...»(٣).

وقد أدى هذا الموقف العسكرى المتدهور إلى تفكير الحكومة الإسرائيلية فى ضرورة إيقاف ذلك المد العربى والتقاط الأنفاس، حتى تصل الأسلحة والطائرات التى تم شراؤها قبل وخلال تلك المرحلة من الحرب، والتى بدأت تتدفق فعلا إلى إسرائيل. ولم يكن هناك مخرج أمام إسرائيل لوقف ذلك المد سوى قبول الهدنة، التى كان مجلس الأمن يحاول فرضها على طرفى الصراع.

وبعد أحد عشر يوماً فقط من تدخل الجيوش العربية (٢٦ مايو) استطلع بن جوريون رأى هيئة الأركان الإسرائيلية فيما إذا كان عقد الهدنة فى صالح إسرائيل، وقد اجتمعت هيئة الأركان على أن الهدنة ستكون فى صالحها(٤).

وفى اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى فى الرابع من يونيو ـ لمناقشة مقترحات الهدنة التى قدمها الوسيط الدولى برنادوت ـ أكد بن جوريون أن القادة العسكريين الإسرائيليين كلهم يؤيدون قيام الهدنة، حتى يمكن تحسين الموقف الإسرائيلى خلالها. إلا أنه سوف يرفض الحظر على شحنات الأسلحة، مؤكدا تأثير الهدنة المقترحة علي موقف التسليح. إذ «إن أربعة أسابيع (فترة الهدنة المقترحة) يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة لنا. لقد بعث أحد مندوبينا، الذى أرسل إلينا سفينة محملة بالأسلحة، كى نعمل علي تأجيل الهدنة (٥)».

وفى اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى فى السادس عشر من يونيو ـ بعد أسبوع من بداية الهدنة الأولى ـ أكد على أهمية النصر إذا مابدأت الحرب مرة أخرى «فلسوف تكون بالنسبة لنا مسألة حياة أو موت ولن تكون كذلك بالنسبة لأعدائنا....

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ٢٥٧.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ١٥.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٣١٦ – ٣١٩.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٣٠ – ٣٣١.

«ستكون الهدنة ذات قيمة بالنسبة لنا إذا امتدت شهرين اثنين، فإننا لانستطيع أن نحقق الكثير فى شهر واحد» (١).

وعندما وافق الطرفان ـ العربى والإسرائيلى ـ فى نهاية الأمر على هدنة مدتها أربعة أسابيع(٢)، بدأ الموقف يتحول تدريجياً فى صالح إسرائيل، حيث نجحت القيادة الإسرائيلية فى استغلال هذه الهدنة لتدعيم قواتها المسلحة بأكثر مما فعلت القيادة المصرية، والتي بدأت جهودها فى هذا الشأن عشية بدء الحرب المعلنة، متأخرة عن جهود التسليح الإسرائيلى بشهور عديدة. وقد عبّر وزير الدفاع المصرى عن ذلك بقوله: «من المسلَّم أن الصهيونيين استفادوا كثيراً من الهدنة وقد ظهر ذلك جلياً فى قواتهم التى كانت تقاتل بعد الهدنة. أما موقفنا فى مدة الهدنة، فقد استفدنا قليلا بالنسبة لموقف الصهيونيين» (٣).

٢ - تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوى الإسرائيلى:

على عكس القوة الجوية المصرية التى لم تزد قوتها من الضباط خلال المرحلة الثانية من الحرب، بل ونقصت قوتها من الطيارين ـ بقدر خسائرها السابقة ـ فإن القوة البشرية للسلاح الجوى الإسرائيلى زادت فى تلك المرحلة زيادة كبيرة. فجهود الحكومة الإسرائيلية لم تقتصر علي تدعيم تسليح قوتها الجوية، بل تعدى ذلك إلى تدعيمها بالقوة البشرية المنتقاة من الطيارين والفنيين، سواء كانوا من اليهود المجندين فى الخارج أو المتطوعين والمرتزقة الأجانب، الذين بدأت تتزايد كثافة وصولهم إلى إسرائيل بعد بدء الحرب المعلنة حتى وصل عددهم إلى مائة وخمسين طيارا قبل بداية المرحلة الثالثة والأخيرة من الحرب(٤).

وعلى حد قول بن جوريون: « لقد حصلنا علي قوة بشرية من الدرجة الأولى، طيارين متطوعين من جنوب أفريقيا وكندا ودول أخرى فى تلك الفترة»(٥). وقد بلغ الذين وصلوا من

(١) نفس المرجع، ص ٣٥١.

(٢) قبلت الحكومات العربية الهدنه تحت ضغط بريطانيا والأمم المتحده وإظهاراً لحسن نيتها.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، مؤتمر برئاسة الجيش يوم ٢٤ يوليو ١٩٤٨، كلمة وزير الدفاع، ص ٢.

(٤) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٦.

(٥) بن جوريون ، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ١٥.

جنوب أفريقيا وحدها خلال الهدنة الأولى حوالى سبعين فرداً[١].

ويصف المرجع الرسمى لحرب ١٩٤٨ تدفق هؤلاء المتطوعين والمرتزقة بقوله:

«وفى هذه الأثناء وصل إلى البلد (إسرائيل) كثيرون من متطوعى «ماحل» (المتطوعين من الخارج) من جميع أنحاء العالم، وكان هؤلاء الأشخاص نوى خبرة كبيرة بالعمليات الجوية، وبسرعة بدءوا العمل كطيارين وفنيين فى سلاح الطيران. وكان لهؤلاء الأنجلو ساكسون فضل كبير فى بلورة سلاح الطيران من الناحيتين العملياتية والتنظيمية»[٢].

أما «كاجان» فكان يرى أن هؤلاء الأجانب ـ مرتزقة كانوا أو متطوعين ـ يتميزون بصفات متباينة. فالطيارون السويديون كانوا فى البداية «غير معنيين بمعرفة أسباب قتالنا أو حتى من نقاتلهم. فقد وقعوا عقدا، وتدفع أجورهم لقيادة طائراتنا... إنهم أدوا أعمالهم ببرود ولكن باحتراف حقيقى.

«وتواجد بيننا أيضا أفراد من جنوب أفريقيا، وفى معظم الحالات، كانوا رجالا قاتلوا فى قوات بلادهم الجوية.

«... لايمكن مقارنة أية مجموعة بالأمريكيين، فكان بينهم متخصصون متطوعين، ومرتزقة ومغامرون يسعون وراء أى شىء. لم يكن هناك اثنان متشابهان. وكان لديهم جميعا تقريبا تاريخ مشرف يجعل أكثر المؤلفين خيالا يمتلىء بالغيرة.. البعض كان لديه إيمان راسخ كصهيونى غيور، ونظر آخرون إلي مشاكلنا بلا مبالاه، إلا أن ذلك لم يمنعهم من القتال بحماس من أجل قضيتنا.. وعلى أية حال، فقد كان يمكننا أن نعتمد عليهم كلما تهدد الخطر وجود الشعب اليهودى، وسوف نجدهم دائما مستعدين للقتال فى الخطوط الأمامية.

«وأخيرا كان لدينا إنجليز، يشكلون مجموعة منعزلة تماما، لم يكونوا كثيرين إلا أنهم كانوا نوي فعالية ومهارة عاليتين.

«وبين متطوعينا الذين جاءوا من كل مكان لهذا الغرض، كان الكثير منهم من غير اليهود.

---

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج١، ص٤٢٧.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، تعريب أحمد خليفه (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص٥٦٤.

إنى لا أعرف سببا لذلك، إلا أن الأمر كان حقيقيا وبصفة خاصة فى قواتنا الجوية» (١).

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية:

بإصدار الحكومة الإسرائيلية المؤقتة لمرسومها رقم ٤ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٨ الخاص بإنشاء جيش الدفاع الإسرائيلى أُطلق على القوة الجوية الإسرائيلية اسم «السلاح الجوى الإسرائيلى»، واعتبر أحد الأسلحة الرئيسية التى يتكون منها جيش الدفاع الإسرائيلى ـ كأحكام البند الأول من ذلك المرسوم ـ وهى الأسلحة البرية والجوية والبحرية(٢). وعُين «يسرائيل زفولدوفسكى» (عمير) قائداً للسلاح الجوى، وأُختير «أهارون ريمز» رئيساً لأركانه(٣).

ومع تدفق المتطوعين والمرتزقة وطائرات القتال والقاذفات، تشكل سرب القتال رقم ١٠١ فى الأسبوع الأخير من شهر مايو. وزُوِّد هذا السرب بأولى دفعات طائرات «المسر شميت»، وتمركز فى مطار «تل نوف» فى بداية الأمر، ثم أعيد تمركزه فى «هرتسليا» فيما بعد. وكان أغلب طيارى ذلك السرب من المتطوعين الأمريكيين والكنديين(٤).

وطبقا لرواية «عيزرا وايزمان» جاء انتقال ذلك السرب من مطار «تل نوف» إلى مطار «هرتسليا» شمال تل أبيب هروباً من قصف الطائرات المصرية التى اكتشفت إقلاع طائرات «مسرشميت» من المطار الأول. ولما كان ذلك المطار يوفر درجة طيبة من الإخفاء لوجوده وسط بيارات البرتقال، فقد كان أكثر من ملائم لتمركز أولى أسراب المقاتلات الإسرائيلية بدلا من مطارات «حاتسور» و «اللد»، و عين شمير» الواقعة تحت النيران المصرية (٥).

---

(١) Kagan, op. cit., p. 82.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال، (حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٨)، ص ٥٦٦.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠١.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٤١. Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 42 - 44.

(٥) Weizman, op. cit., p. 71.

وقد تشكل ذلك السرب بقيادة «مودى ألن» أحد الطيارين الإسرائيليين الثلاثة الوحيدين فى ذلك السرب، الذى كان قوامه ستة عشر طياراً وخمس عشرة طائرة، بالإضافة إلى حوالى ثلاثمائه من الفنيين وأفراد الخدمات الأرضية (١).

ومع تزايد أعداد طائرات النقل من طراز «داكوتا» والمتطوعين من الولايات المتحدة وانجلترا، تشكل السرب ١٠٣ الذى عمل كقاذفات قنابل فضلا عن دوره الأصلى فى أعمال النقل الجوى. وقد تمركز ذلك السرب فى مطار «رمات داڤيد» (فى المنطقة الشمالية من إسرائيل)، حيث انضمت إليه طائرات الـ «بوفتير» بعد وصولها من إنجلترا(٢).

وفى الأول من يوليو، تشكل سرب النقل الجوى من طائرات النقل الثقيل من طراز «كونستليشن» و «كوماندو» و «دى. سى . - ٤» (سكاى ماستر)، التى قامت بعمل الجسر الجوى بين القاعدة الإسرائيلية فى تشكيوسلوفاكيا وإسرائيل لنقل الأسلحة والطائرات حتي إغلاق الحكومة التشيكية لتلك القاعدة فى أراضيها(٣).

وفى منتصف يوليو تشكل السرب ٦٩ قاذفات من طائرات بى ـ ١٧ بمجرد وصولها. وتمركز ذلك السرب أيضا فى مطار «رامات داڤيد» حيث شكل الأمريكيون كافة الأطقم الجوية والأرضية الخاصة به (٤).

وقد ساعد إسرائيل على انتشار وحداتها الجوية بطريقة فعالة وجود شبكة ممتازة من المطارات التى خلفتها القوات الجوية البريطانية فى فلسطين، مثل «رامات داڤيد» فى الشمال و«عكير وكاستينا» و«بيت دراس واللد» فى الوسط. بالإضافة إلى أراضى الهبوط التى تم تجهيزها داخل المستعمرات وبالقرب منها، والتى كانت تستخدمها طائرات النقل لإمداد المستعمرات وإخلاء الخسائر.

وقد وفَّرت تلك القواعد الجوية والمطارات وأراضى الهبوط قاعدة وطيدة لأعمال قتال السلاح

---

(١) Ibid. pp.72 - 74.

(٢) Rubinstein and Goldman, op. cit., pp.42 - 44 .

(٣) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦١٤.

(٤) Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 29 - 31.

يلاحظ هنا تمركز كافة الأسراب حتى المقاتلة فى المنطقة الشمالية من إسرائيل لتكون بعيدا عن متناول المقاتلات المصرية.

الجوى الإسرائيلى. ولما كانت قواعد ومطارات المنطقة الشمالية مثل «رامات داڤيد» تقع خارج مسئولية القوة الجوية المصرية، فقد كانت الأسراب الإسرائيلية المتمركزة فى هذه المطارات آمنة بعيدا عن متناول القوة الجوية المصرية. خاصة وقد كانت القوي الجوية العراقية والسورية تعانى قصورا فى أسلحتها وذخائرها. وباستثناء «الفيورى» العراقية التى لم يتيسر لها أى أسلحة أو ذخائر فى العراق، فلم تكن أى من طائراته «الأنسن» أو «الجلاديتور» العتيقة، فضلا عن طائرات التدريب السورية من طراز «هارڤارد» نداً لطائرات القتال الإسرائيلية من طراز «مسرشميت».

رابعا: انعكاس السياسة المصرية والإسرائيلية على استخدام القوة الجوية للطرفين:

١ - استخدام القوة الجوية المصرية:

اشتملت المرحلة الثانية من الحرب على فترتى قتال الأولى مدتها سبعة وعشرون يوماً (١٥ مايو ١١ يونيو)، والثانية مدتها عشرة أيام (٨ - ١٨ يوليو) يفصل بينهما حوالى شهر من الهدنة.

وفى فترة القتال الأولى كانت القوات العربية تمسك بزمام المبادأة الاسراتيجية رغم كل قصورها، وكان النصر فى متناولها، لو أنها قامت بتنسيق خططها العسكرية وتعاونت مع بعضها بصدق، كما يكون الحلفاء. إلا أن اختلاف أهداف الحكام العرب وأطماع البعض منهم، دفعت تلك القوات إلى القتال دون وحدة أو تنسيق، فالحرب فى تقديرهم كانت مظاهرة حربية. الأمر الذى استغلته القيادة الإسرائيلية لنقل قواتها من جبهة إلى أخرى لمواجهة المواقف الحرجة، مستفيدة من صغر الأرض التى تحتلها، ووجود شبكة ممتازة من المطارات والطرق التى خلفها الانتداب البريطانى فى فلسطين.

وعلى الجبهة المصرية، كانت فكرة العملية الهجومية المصرية تقضى بالتقدم فى اتجاهين: اتجاه الهجوم الرئيسى، ويسير بحذاء ساحل البحر متقدما من رفح إلى غزة فى اتجاه

المجدل، وتعمل عليه القوات المصرية الرئيسية، والاتجاه الآخر ويتجه إلى الداخل من العوجة إلى بير سبع، حيث يتم الالتقاء بالقوات الأردنية جنوب القدس، ويعمل على هذا الاتجاه قوات المتطوعين بقيادة البكباشى (المقدم) أحمد عبد العزيز[١].

وكان على القوات المصرية تطهير مستوطنات النقب بين اتجاهى تقدمها، إلا أن المقاومة التى أبدتها تلك المستوطنات دفعت اللواء المواوى ـ قائد القوات المصرية بالجبهة ـ إلى تطويقها وعزلها والتقدم نحو أهدافه المحددة، مع اقتحام المستعمرات التى تقع فى اتجاه تقدمه.

وعندما انتهت فترة القتال الأولى كانت القوات العربية قد استنفدت أقصى طاقاتها. وهو ماأعترف به رؤساء أركان الجيوش العربية فى اجتماعهم بالقاهرة فى السابع من يوليو ١٩٤٨[٢]. كما أقر المؤتمرون بعجز القوات العربية عن استغلال الهدنة كما فعل اليهود. ولما كانت الجامعة العربية لم تقرر استئناف القتال حتى اليوم السابق لانتهاء الهدنة الأولى (تاريخ اجتماع رؤساء الأركان)، فقد أعلن اللواء عثمان المهدى ـ رئيس أركان حرب الجيش المصرى بالنيابة ـ فى ذلك الاجتماع أن مصر ستقاتل إذا قررت جامعة الدول العربية ذلك. «ولكن القتال سيأخذ شكل تطهير للمستعمرات التى تهدد مواصلاتنا حتي يتم تأمينها وبعد ذلك تكون قد وصلتنا ـ بمشيئة الله ـ الإمدادات التى تمكننا من استئناف التقدم» [٣].

وعندما استُؤنف القتال بعد نهاية الهدنة الأولى، بدأت المبادأة الاستراتيجية تنتقل إلى جانب القوات الإسرائيلية واقتصرت جهود القوات المصرية ـ كما قال رئيس أركانها ـ على تطهير المستعمرات الإسرائيلية على الشريط الساحلى الممتد من رفح إلى أسدود، مع مد الجبهة المصرية شرقاً عبر الصوافير الشرقية وجوليس، وكوكبة، والحليقات (انظر الخريطتين رقمى ٣، ٤).

وكان على القوة الجوية المصرية تبعاً لذلك، تركيز جهودها الرئيسية لمعاونة القوات المصرية وعزل المستوطنات الإسرائيلية وتدمير أى حشود فيها بعد تحقيق السيطرة الجوية فى منطقة عملياتها. ومن تقارير القوة الجوية التكتيكية المصرية التى وقع على عاتقها عبء المجهود الجوى

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٢٤٠.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج، مستخرج من محضر اجتماع رؤساء أركان القوات العربية بالقاهرة، ٧ يوليو ١٩٤٨.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

الرئيسى فى الجبهة يمكن أن تستخلص فكرة استخدام تلك القوة فى المرحلة الثانية من الحرب.

ففى الفترة من الخامس عشر من مايو ولمدة أربعة أيام ركزت القوة الجوية المصرية جهودها الرئيسية للحصول على السيطرة الجوية، بتدمير الطائرات الإسرائيلية على الأرض وفى معارك جوية، وبجزء من مجهودها تم تقديم المعاونة النيرانية والاستطلاع الجوى لصالح القوات البرية المصرية بالجبهة [١].

وفى خلال الأربعة أيام التالية (١٩ - ٢٢مايو) نقلت القوة الجوية المصرية جهودها الرئيسية لتدمير ميناء تل أبيب ومنشآت الصناعة الحربية ووسائل المواصلات، وبجزء من مجهودها استمرت فى القتال من أجل المحافظة على السيطرة الجوية ومعاونة القوات البرية وتوجيه الهجمات ضد المستعمرات الإسرائيلية مع القيام بمهام الاستطلاع الجوى[٢].

واعتباراً من الثالث والعشرين من مايو وحتى نهاية المرحلة الثانية، تحولت الجهود الرئيسية للقوة الجوية المصرية لمعاونة القوات البرية وتدمير التجمعات المعادية داخل وخارج المستوطنات الإسرائيلية وبجزء من المجهود الجوى تم القيام بمهام الاستطلاع والمحافظة على السيطرة الجوية، وحماية القوات والأهداف الحيوية [٣].

وقد ساعد التفوق الجوى المصرى فى عنصرى المقاتلات والمقاتلات القاذفة فى ذلك الوقت على إحراز السيطرة الجوية والمحافظة عليها طوال تلك المرحلة. وقد دلَّل قائد الجناح (مقدم طيار) صدقى المليجى قائد القوة الجوية الكتيكية ـ فى تقريره المقدم إلى القائد العام للقوات المصرية بفلسطين عن تلك المرحلة ـ على نجاح القوة الجوية فى تدمير طائرات العدو وإحراز السيطرة الجوية، بحرية القوات الصديقة فى العمل طوال هذه المرحلة دون تدخل مؤثر من الطيران الإسرائيلى، والذى تركز نشاطه الجوى فى بعض الهجمات المحدودة التى لم تسفر عن خسائر تُذكر، وأن أغلب نشاط العدو كان يتم ليلاً ـ لتجنب نشاط المقاتلات المصرية ـ فى

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير طلعات الجوية، ١٥ مايو - ١٨ يوليو ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

شكل أعمال للنقل الجوى والإمداد من خارج فلسطين وفيما بين مناطق الحشد والمستوطنات فى داخلها(١).

ولتحقيق السيطرة الجوية نفذت القوة الجوية المصرية ٤٣ طلعة (تمثل ٩٪ من إجمالى المجهود الجوى فى تلك المرحلة) ألقت فيها الطائرات المصرية حمولة من القنابل زنتها ١٩٢٥٠ رطل (٨٧٥٠ كجم)، على مطارات تل أبيب وعكير وبتاح تكفاه والرمله (٢).

وبالنسبة لتدمير مراكز الإمداد والمنشآت الصناعية الإسرائيلية، فقد أوضح تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية السابق الإشارة إليه، أن الهجمات الجوية تركزت على منطقة تل أبيب حيث كان ميناؤها يمثل أبرز مداخل الإمداد بالعتاد والرجال فضلا عن تركيز أغلب المنشآت الصناعية بالمنطقة. ورغم نجاح القوة الجوية فى تدمير أرصفة الميناء ومستودعاته، إلا أن القيود التى فرضتها الحكومة المصرية بعدم مهاجمة السفن الراسية فى الميناء أو المتجهة إليه، وكذا عدم التعرض لميناء حيفا(٣)، سمحت للسلطات الإسرائيلية بالاستفادة من مستودعات البترول فى منطقة حيفا فضلا عن استمرار حركة الملاحة إلى ميناء تل أبيب رغم الخسائر التى لحقت به (٤).

ولتدمير المنشآت الصناعية والبحرية فى منطقة تل أبيب وماحولها، نفذت القوة الجوية المصرية ١٠٧ طلعه (تمثل ٢٢٪ من المجهود الجوى لتلك المرحلة) ألقت فيها حمولة من القنابل زنتها ٧٧٢٦٠ رطل (٣٥١١٨ كجم) على ميناء تل أبيب والمنشآت الصناعية فى منطقة تل أبيب وضواحيها (٥).

ويوضح تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية، أن معاونة القوات البرية المصرية وحمايتها استنفذت المجهود الأكبر من القوة الجوية بعد نجاحها فى تحقيق السيطرة الجوية. وقد بلغ

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقريرقائد القوة الجوية عن المدة من ١٥ مايو إلى ١٨ يوليو، ص ٢ (مسلسل ٢٣).

(٢) نفس المرجع، ملحق أ، مسلسل ٣٢. ـ وزارة الدفاع، وثائق حرب فلسطين ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية ١٥ مايو – ١٨ يوليو.

(٣) يبدو أن الحكومة المصرية كانت تخشى التعرض لسفن الولايات المتحدة وسفن الدول الأوروبية التى كانت تنقل العتاد والأفراد إلى إسرائيل حتى لاتتدخل فى مواجهة سياسية أو عسكرية معها، خاصة وقد كانت القوات البريطانية لازالت تستخدم ميناء حيفا لإجلاء باقى قواتها خلال شهر مايو.

(٤) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية ص ٢.

(٥) نفس المرجع، ملحق أ (مسلسل ٣٢). ـ نظر ملف ٢٨٠ السابق الإشارة إليه، تقارير الطلعات ١٥ مايو ـ ١٨ يوليو.

هذا المجهود ٢٧٢ طلعة تمثل ٥٦٪ من المجهود الجوى لتلك المرحلة. كما تم إسقاط مايربو على ١٧٦٩٠٠ رطل (٨٠٤٠٩ كجم) من القنابل على المستوطنات والأهداف البرية الإسرائيلية وطرق المواصلات. الأمر الذى عاون فى تقدم القوات البرية وشل المستوطنات الإسرائيلية، وجعل القوات الإسرائيلية تتجنب أى عمليات هجومية خلال النهار وتركز نشاطها ليلا للحد من تأثير القوة الجوية المصرية ضد هذه القوات. كما حرمت الهجمات الجوية القوات الإسرائيلية من استخدام السكك الحديدية وجعلها تتخلى عن استخدام الطرق الرئيسية نهارا(١).

ولم تقتصر جهود القوة الجوية التكتيكية على الجبهة المصرية فحسب، بل تعدتها إلى معاونة القوات الأردنية والتى لم يتوفر لها قوة جوية لمعاونتها. وقد قام ممثل القوة الجوية المصرية بهيئة المستشارين بعمان بتنسيق استخدام مجهود المعاونة مع القيادة الأردنية (٢).

ويوضح تقرير قائد القوات الجوية التكتيكية ـ التى قامت بعبء المجهود الجوى الرئيسى فى تلك المرحلة ـ المصاعب التى واجهت القوة الجوية فى ذلك الوقت والتى يمكن إجمالها فيما يلى(٣):

(١) العجز فى الطيارين المدربين بالسلاح الجوى على الاستطلاع الجوى وقذف القنابل فى بدء الحرب.

(٢) نقص المعدات الفنية الملائمة فى الطائرات مثل أجهزة التنشين الحديثة فضلا عن عدم وجود أجهزة للتعارف. كما كانت أجهزة اللاسلكى فى حالة سيئة لقدمها وعدم إمكانية تغيير تردداتها، مما نجم عنه فَقْد سرِّية الاتصال، بعد سقوط بعض الطائرات فى الأراضى الإسرائيلية، بالإضافة إلى عدم تجهيز الطائرات باسطوانات الأوكسجين اللازمة للطيران على الارتفاعات المتوسطة والعاليه. كما أثر الافتقار للخزانات الاحتياطية على المدى التكتيكى للمقاتلات والمقاتلات القاذفة من طراز سبيتفير. وقلل من قُدرة المقاتلات على حراسة القاذفات عند توغلها فى أراضى العدو.

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان. ـ انظر قرير قائد القوة الجوية التكتيكية لمشار إليه، ص ٣، ٤ ملحق أ (مسلسل ٣٢).

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير طلعات العمليات ١٥ مايو ـ ١٨ يوليو. ـ وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية، ملحق ب (مسلسل ٣٥).

(٣) نفس المرجع، ص ٤ – ٦ (مسلسل ٢٥ – ٢٧).

(٣) ضعف قدرة المحطة اللاسلكية بمطار العريش والمستخدمة للسيطرة على الطائرات فى الجو، فضلا عن القصور فى المواصلات الخطية، وعدم وجود أية محطات رادارية للإنذار أو التوجيه، مما عاق عملية التمييز والسيطرة على الطائرات.

(٤) الافتقار إلى أنواع القنابل المناسبة للأهداف المعادية الحصينة وضعف حمولة المقاتلات القاذفة، بالمقارنة بالقاذفات المطلوبة. الأمر الذى أدى إلى تكرار العديد من الطلعات لحصول على النتيجة المطلوبة، مما زاد من درجة تعرض الطائرات المصرية لنيران العدو المضادة للطائرات. وقد ضاعف الافتقار لمعدات تحميل القنابل من مشاكل التسليح وزيادة الوقت اللازم لإعادة تجهيز الطائرات بسرعة وأمان.

(٥) قلة الطائرات المجهزة للتصوير، فلم يكن هناك سوى طائرتين «لايسندر» قديمتين مجهزتين لهذا الغرض، كانت إحداهما غير صالحة فى أغلب الأوقات. كما كان هناك قصور واضح فى عدد ضباط المخابرات المدربين على قراءة وتفسير الصور الجوية وتحليل معلوماتها، فضلا عن الاستجواب السليم للأسرى، بالإضافة إلى العجز فى المعدات والأفراد بقسم تصوير العريش.

(٦) كان مطار العريش هو المطار الوحيد بالجبهة «ولم يكن ذلك المطار صالحاً لعمليات جوية ميدانية بالمعنى الصحيح نظراً لضيق ممره غير المرصوف وطغيان الرمال عليه وعدم وجود ممرات عرضية تبادلية تستخدم فى حالة تحول اتجاه الريح «الأمر الذى أدى إلى إيقاف الطيران فيه فترات متعددة نتيجة لهبوب الزوابع الرملية، مما كان يؤثر سلبيا على نتائج العمليات البرية فى فترات التوقف عن الطيران.

(٧) كان مطار العريش يعانى من العجز فى معدات الورش والأفراد المدربين على صيانة الطائرات وخاصة بالنسبة للأسكى والتسليح.

وقد أنهى قائد القوة الجوية التكتيكية تقريره بمجموعة من المطالب والاقتراحات للاستفادة من دروس تلك المرحلة. إلا أن مايهمنا من تلك المطالب هو القسم الذى يدخل فى مسئوليات وزارة الدفاع، والتى انعكس عدم تنفيذها على المرحلة التالية من الحرب، وتتلخص تلك المطالب والمقترحات فيما يلى [١]:

(١) نفس المرجع، ص ٨ – ١٠، مسلسل ٢٥ – ٣١.

(١) ضرورة إنشاء نظام للإنذار المبكر بمنطقة الجبهة يعتمد على محطات الرادار المتحركة لتأمين الإنذار للقوات فضلا عن إدارة أعمال قتال المقاتلات والمدفعية المضادة للطائرات، نظراً لعدم كفاءة نظام الإنذار المعمول به آنذاك ـ الذى يعتمد على نقاط المراقبة بالنظر ـ بسبب قصور وسائل المواصلات المستخدمة وعدم وجود عمق كاف من ناحية البحر.

(٢) إعادة تنظيم القوة الجوية وتدعيمها، حتى لاتنتقل المبادأة للعدو وخاصة بعد تدعيم قواته بالمقاتلات من طراز مسرشميت والقاذفات الثقيلة من طراز ب – ١٧، والتى تزايد ظهورها فى الأيام الأخيرة من تلك المرحلة.

وقد اقترح قائد الجناح صدقى المليجى إعادة تنظيم القوة الجوية التكتيكية بالشكل التالى، مع استمرار تدعيمها بالاحتياطى الكافى من الطيارين والفنيين والطائرات والعتاد:

٢ سرب مقاتلات، كل منهما مشكل من ٢٠ طائرة.

٢ سرب مقاتلات، كل منهما مشكل من ٢٠ طائرة.

١ سرب مقاتلات استطلاع مشكل من ٢٠ طائرة.

١ سرب قاذفات خفيفة ومتوسطة.

كما أكد قائد الجناح صدقى المليجي على وجوب الشروع فوراً فى إصلاح وتوسيع مطار العريش، وإنشاء مطار آخر مستديم وتام التجهيز، واقترح أن يكون مكانه بمنطقة رفح، مع العمل على تأمين مطارات متقدمة للقوة الجوية، كمطارات غزة والفالوجا، والتى تعتبر من مطارات الدرجة الأولى ولاتحتاج إلا لإصلاحات بسيطة لاستعمالها الفورى.

(٣) ضرورة إعطاء القوة الجوية المصرية حرية العمل ضد الطيران الإسرائيلى فى كل الأراضى الفلسطينية نظراً لانسحاب الطائرات الإسرائيلية من مطارات المنطقة الوسطى

والنقب ـ حيث تقع مسئولية القوات المصرية ـ إلى المطارات وأراضى الهبوط فى شمال فلسطين، حيث كان النشاط الجوى العربى ضدها أقل خطورة [1].

وقد رأى قائد الجناح صدقى المليجى ـ بحق ـ أنه لحرمان العدو من نشاطه الجوى، فإنه يتعين على القوة الجوية المصرية مد نشاطها التعرضى إلى كافة المطارات الإسرائيلية، مادامت إمكانيات القوى الجوية العربية، الأخرى غير قادرة على شل القوة الجوية الإسرائيلية فى مناطق مسئوليتها، على أن يتم ذلك النشاط بطبيعية الحال ـ بالتنسيق مع القوى الجوية العربية الأخرى.

وأرفق قائد القوة الجوية التكتيكية بتقريره عن تلك المرحلة ـ والذى يدل على وعى عسكرى رفيع المستوى، وفهم دقيق لطبيعية الحرب الجوية بمستوياتها التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية ـ بإحصائية عن الغارات وساعات الطيران التى نفذتها القوة الجوية التكتيكية والمتوسط اليومى لاشتراك الطائرات فى العمليات، مع بيان الأهداف التى تم التعامل معها وأوزان القنابل التى أُسقطت على كل منها، ثم الخسائر التي لحقت بقواته.

ومن تلك البيانات الإحصائية الدقيقة، فإنه يمكن استخلاص الجداول الثلاثة التالية، والتى تعكس صورة صادقة عن نشاط تلك القوة وإنجازاتها رغم تواضع إمكاناتها فى المرحلة الثانية من الحرب (١٥ مايو – ١٨ يوليو).

ومن السياق السابق الإشارة إليه فى هذا الفصل، فضلا عن الجداول الثلاثة التالية تتضح لنا الصورة التى كانت عليها القوة الجوية فى تلك المرحلة والإنجازات التى حققتها رغم القصور الذى كانت تعانيه فى كثير من الجوانب. وكان أبرز هذه الإنجازات، تحقيقها للسيطرة الجوية والمحافظة عليها، طوال تلك المرحلة رغم قلة المجهود الجوى الذى خُصص لهذه المهمة. وهو الأمر الذى يعود فى الدرجة الأولى إلى تفوق القوة الجوية المصرية فى ميزان القوى عن نظيرتها الإسرائيلية فى عنصرى المقاتلات والمقاتلات القاذفة طوال هذه المرحلة، وخاصة فى فترة القتال الأولى.

---

(١) كانت المنطقة الشمالية من فلسطين تقع ضمن مسئولية القوة الجوية العراقية والسورية وكانتا ـ لقلة عدد طائراتهما وضعف خصائصها وقصور تسليحها ـ غير قادرتين على توجيه نفس مجهود القوة الجوية المصرية ضد الطيران الإسرائيلى. ومن ثم، أصبحت الطائرات الإسرائيلية بتمركزها فى المنطقة الشمالية بمنأى عن هجمات القوة الجوية المصرية، وهو ما استغلته فى الاستعداد والقيام بنشاطها القتالى ضد الجبهات العربية المختلفة.

جدول رقم (٦)

توزيع المجهود الجوى على مهام القوة الجوية التكتيكية

المهام الرئيسية	عدد طلعات المجهود الجوى			إجمالى المجهود الجوى ونسبته المئوية	زنات القنابل (بالرطل) التى اسقطت ونسبتها المئوية إلى الزنة الإجمالية لقنابل المرحلة
	فترة القتال الأولى	فترة الهدنة الأولى	فترة القتال الثانية		
*القتال من أجل السيطرة وحماية القوات والأهداف الحيوية	٣٠		١٣	٤٣ / ٪٩	١٩٢٥٠ / ٪٧
*شل الأهداف الاستراتيجية (موانى - مصانع).	٦٤		٤٣	١٠٧ / ٪٢٢	٧٧٢٦٠ / ٪٢٨
*المعاونة الجوية للقوات وتدمير تجمعات العدو	١١٤		١٥٨	٢٧٢ / ٪٥٦	١٧٦٩٠٠ / ٪٦٥
ووسائل مواصلاته. *استطلاع جوى (بالنظر - بالصور - مسلح)	٢٩	١٥	٢١	٦٥ / ٪١٣	
الإجمالى	٢٣٧	١٥	٢٣٥	٤٨٧ / ١٠٠	٢٧٣٤١٠ / ٪١٠٠

جدول رقم (٧)

الغارات والمجهود الجوى وساعات الطيران ومتوسط عدد الطائرات المشتركة [١]

عدد الغارات		المجهود الجوى		ساعات طيران العمليات		المتوسط اليومى لعدد الطائرات التى اشتركت فى العمليات.
إجمالى المرحلة	متوسط يومى	إجمالى المرحلة	متوسط يومى	إجمالى المرحلة	متوسط يومى	
٢٤٨	٦,٧	٤٩٦	١٣,٤	ق س ٠٥ ٧٨٢	ق س ٣٠ ٢٠	٩,٥

جدول رقم (٨)

إجمالى عدد الطيارين والطائرات التى اشتركت فى القتال[٢]

القوة		الخسائر طوال المرحلة الثانية[٣]				ملاحظات
طيارون	طائرات	طيارون			طائرات	
		قتلى	جرحى	أسرى		
٢٩	٤٠	٥	٣	٢	١٠	يمثل عدد الطائرات والطيارين إجمالى ماضم على القوة الجوية التكتيكية والذى تم تدريجيا حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨.

(١) نفس المرجعين السابقين، نفس الأماكن.

(٢) انضمت قوة الطائرات والطيارين تدريجيا على القوة الجوية التكتيكية إلا أن المتوسط اليومى لما كان لدى القوة الجوية من طائرات خلال المرحلة لم يكن يزيد على ١٦ طائرة.

(٣) تشمل هذه الخسائر خمس طائرات وخمسة طيارين نتيجة لاشتباك مع المقاتلات البريطانية فى فلسطين بسبب هجوم خاطىء على مطار رامات دافيد يوم ٢٢ مايو تدمر فيه ٣ طائرات بريطانية، حيث لم تكن القوات البريطانية قد جلت بعد عن ذلك المطار.

وقد سمحت السيطرة الجوية المصرية فى تلك المرحلة بتوفير حماية جوية فعالة للقوات البرية والبحرية والمصرية وتقديم المعاونة الجوية لها دون تدخل مؤثر من الطيران الإسرائيلى، وهو ماسمح لتلك القوات بالتقدم فى عملياتها الهجومية بعد كسر حدة المقاومة فى المستوطنات الإسرائيلية (١). وهو ماجعل اللواء المواوى ـ قائد عام القوات المصرية بفلسطين ـ يشيد بأعمال تلك القوة فى رسالته إلى قائد السلاح الجوى قائلاً:

«حضرة صاحب السعادة مدير عام السلاح الجوى الملكى.

«أرجو العلم أنه بمزيد السرور قد كان التعاون وثيقا بين قواتنا بفلسطين وبين القوة الجوية بمطار العريش منذ بدء العمليات الحربية يوم ١٩٤٨/٥/١٥ حتى اليوم. وقام (السلاح الجوى) بجميع الواجبات التى كُلف بأدائها على أتم وجه، مما سهّل على قواتنا عملياتها خلال هذه الفترة. وقد تم ذلك بفضل المجهود الرائع الذى قام به جميع أفراد القوة الجوية بالعريش، وعلى رأسهم حضرة قائد الجناح محمود أفندى صدقى المليجى. وإنى واثق أن هذا التعاون سيستمر حتى يحقق الله النصر النهائى» (٢).

وقد أكد التقرير الذى قدمه أركان حرب التعاون الجوى إبراهيم مقامى فى الثالث عشر من يونيو عن تعاون القوة الجوية التكتيكية مع القوات البرية، استمرار نجاح تلك القوة فى معاونتها للعمليات البرية خلال تلك المرحلة من الحرب بعد تحقيقها للسيطرة الجوية، فقد «لعبت القوة الجوية التكتيكية دورا هاماً فى هذا النوع من العمليات كان له أكبر الأثر فى نجاح قواتنا الأرضية» (٣).

إلا أن هذا التفوق الجوى المبدئى وماحققه من نجاحات خلال المرحلة الثانية من الحرب، سرعان مابدأ ينوب تدريجياً نتجية للتحول فى ميزان القوى الجوية فى صالح إسرائيل، فحتى نهاية المرحلة الثانية فى الثامن عشر من يوليو، لم تكن الجهود المصرية لتدعيم القوة الجوية قد

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية ص ٢ – ٤ (مسلسل ٢٣ – ٢٥).

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، خطاب قائد عام القوات المصرية بفلسطين إلى مدير السلاح الجوى الملكى، ٢٤ مايو ١٩٤٨.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرر عام عن تعاون القوة الجوية التكتيكية مع قواتنا البرية، مسلسل ٣٤ – ٣٦ انظر شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨. ص ٢٤٥ – ٢٤٦.

أثمرت بعد سوى عدد محدود من طائرات سبيتفير، والتى حل جزء كبير منها محل مافقدته القوة الجوية من خسائر، كما كان البعض الآخر يحتاج إلى إصلاح وتجهيز. بينما كانت الجهود الإسرائيلية المبكرة تؤتى ثمارها، مستغلة فى ذلك توقف النشاط الجوى المصرى خلال الهدنة ضد مطاراتها وموانيها. وهو ماسمح لها بجلب أغلب ماتعاقدت عليه من أسلحة سواء خلال المرحلة الأولى من الحرب أو الثانية منها.

٣ - استخدام القوة الجوية الإسرائيلية:

كان لحصول القوة الجوية المصرية على السيطرة الجوية طوال المرحلة الثانية أثره الكبير فى الحد من نشاط القوة الجوية الإسرائيلية خلال شهر مايو، وقصر نشاطها على الأعمال الليلية للإمداد والإخلاء والقصف المحدود، عندما يتوقف نشاط المقاتلات المصرية، والتى لم تكن تملك أية مقاتلات ليلية فى ذلك الوقت.

إلا أنه مع تزايد وصول الطائرات المقاتلة من طراز «مسرشميت» بدأت تظهر الطائرات الإسرائيلية نهاراً، وتزايد القصف الجوى الليلى على بعض المواقع المصرية فى «دير سنيد وعراق سويدان». إلا أن أعمال قتال القوة الجوية الإسرائيلية فى تلك الفترة كانت محدودة الأثر وتتسم بالحذر.

وبينما كانت تجرى المفاوضات لعقد الهدنة الأولى بين برنادوت ـ وسيط الأمم المتحدة ـ وكل من الجانب العربى والإسرائيلى، قرر بن جوريون قصف كل من القاهرة وعمان ودمشق جواً، إذا لم يتم اتفاق لوقف القتال. وقامت فعلا ثلاث طائرات إسرائيلية بقصف عمان فى فجر الأول من يونيو، حيث أسقطت أقل من طن من القنابل. كما تم قصف دمشق ليلا فى الحادى عشر من يونيو، بينما تأجل قصف القاهرة[١].

وقد أدى وصول القاذفات الأمريكية من طراز بى ـ ١٧ وتحسن الموقف الجوى الإسرائيلى بعد الهدنة الأولى، إلى التزايد النسبى فى القصف الجوى الليلى، وشجع القيادة الإسرائيلية على قصف القاهرة بطائرة من طراز بى ـ ١٧ فى السادس عشر من يوليو، حيث ألقت عليها

(١) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج ١، ص ٢٩١، ٢٩٨، ٤٢٥.

حوالى طنين من القنابل. كما تكرر قصف دمشق فى الليلة التالية. وتعرضت رفح وغزة لأولى الهجمات الجوية في صباح اليوم نفسه (١).

وقد تركزت الجهود الرئيسية للقوة الجوية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة فى معاونة القوات البرية فى عملياتها المختلفة (باروش وديكل فى الشمال ودانى فى الوسط)، وخلال المعارك مع القوات المصرية فى الجنوب (٢).

والغريب أن المصادر الإسرائيلية والغربية المشايعة تكاد تجمع على أن كفة إسرائيل فى ميزان القوى الجوية بدأت ترجح بعد الهدنة الأولى، وتدلل تلك المراجع على قولها بنجاح المقاتلات الإسرائيلية فى إسقاط طائرة داكوتا مصرية كانت ضمن تشكيل جوى قام بقصف تل أبيب فى الثالث من يونيو، ومدعية أن ذلك أوقف القصف الجوى للقوة الجوية المصرية وحد من حريتها على العمل فى عمق إسرائيل. ولما كانت المصادر الإسرائيلية تعتبر من قبيل المصادر الهامة لمن يؤرخ لحرب ١٩٤٨ لاشتراك كتَّابها فى تلك الحرب، سواء على قمة المستويات السياسية كبن جوريون أو القيادات العسكرية المختلفة كإيجال آلون وموسى ديان واسحاق رابين وعيزرا وايزمان، فإن الأمر يحتاج إلى مناقشة تلك المقولة الإسرائيلية والتى نقلتها عنها المصادر الغربية رغم أن أى قارىء محايد لايحتاج إلى علم عسكرى متبحر ليرى أن نجاح المقاتلات الإسرائيلية فى إسقاط طائرة أو حتى طائرتين من طائرات النقل المجهزة لقذف القنابل ليس مقياسا على تحول الموقف الجوى فى صالح إسرائيل ـ كما تروى تلك المصادر ـ خاصة فى ظل استمرار الهجمات الجوية المصرية فى عمق إسرائيل ومستوى أداء كل من الطرفين خلال تلك المرحلة، وهو ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها.

فبالإضافة إلى ماتم استعراضه من نتائج القوة الجوية المصرية، كما جاءت فى الوثائق الرسمية للسلاح الجوى، وما شهدت عليها نتائج تلك المرحلة وتقارير القيادات البريه المصرية، والتى تنفى بشكل قاطع تحول الموقف الجوى لصالح إسرائيل أو الحد من حرية العمل للقوة الجوية المصرية فى عمق إسرائيل حتى بداية الهدنة الثانية، فإن ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها يدلل على عدم صحة تلك المقولة الإسرائيلية.

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج٢، ص ٢٣.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨)، ص ٦١٤.

فقد اعترف بن جوريون فى مذكراته، بحصول القوة الجوية المصرية على السيطرة الجوية طوال الفترة الأولى من الحرب المعلنة[١]. كما اعترف أنه حتى بداية الهدنة الأولى ـ بالإضافة إلى القصف الجوى ضد المطارات ومعاونة القوات البرية المصرية ـ فإن المدن والمستوطنات التى لم تهاجمها القوات البرية المصرية تعرضت أيضا لقصف الطائرات المصرية. فتل أبيب قُصِفت ست عشرة مرة، ورحابوت أربع مرات، وريشون لزيون مرتين، كما ضُربت رحامة سبع مرات من الجو قبل توقف إطلاق النار فى أولى أيام الهدنة[٢].

كما يشير المرجع الرسمى للقوة الجوية الإسرائيلية ـ الذى أصدرته دار النشر التابعة للجيش الإسرائيلى (معرخوت) ـ عن نشاط القوة الجوية المصرية خلال فترة القتال الثانية (٨ – ١٨ يوليو) إلى أنه «فى هذه المرحلة واصل المصريون نشاطاتهم الجوية المكثفة، فقصفوا تل أبيب مرة أخرى، وبتاريخ ١١ تموز (يوليو) قصفوا القدس أيضا، كما قصفوا بئر طوفيا وبئيرى وبئيروت اسحاق ودوروت، وغيبر عام وزير عام ونيغبا وساعدوا روحاما...» [٣].

أما عن مستوى أداء القوة الجوية المصرية وفعاليتها فى تلك الفترة، فإن مادار من حوار بين قادة الألوية الإسرائيلية ورئيس وزرائها ـ عند اجتماع الأخير بهم فى الثامن عشر من يونيو ـ يوضح بجلاء فعالية القوة الجوية وآثار هجماتها على القوات البرية الإسرائيلية. فبينما قال موسى زلتسكى: «لقد أجبرنا قصف العدو لمواقعنا على أن نحفر الخنادق. ومالم نحصل على طائرات ومهمات ثقيلة فلن نكون قادرين علي اشتباك فى حرب تقليدية»[٤]، فإن يورى يافى يؤكد المعنى نفسه بالإضافة إلى ماتكبده من خسائر نتيجة الهجمات الجوية بقوله: «لقد سببت طائرات العدو أضراراً فادحةً، ويجب إخفاء تحركات الجيش»[٥]. كما يعترف ناحوم بالتفوق الجوى المصرى الذى لايقابله حماية جوية ملائمة بالمقاتلات الإسرائيلية بقوله: «... إن علينا أن نتصدى لتفوق العدو الجوى بأسلحتنا الخفيفة» [٦].

---

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢ ، ص ١٥.

(٢) بن جريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ٢٦٨.

(٣) زئيف شيف، سلاح الجو الإسرائيلى، ص ٢٦.

(٤) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج١ ، ص ٣٦١.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٦١.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٦٥.

وحتى بعد انتهاء المرحلة الثانية من الحرب وخلال فترة الهدنة الثانية، كانت فاعلية القوة الجوية المصرية تشل نشاط القوة الجوية الإسرائيلية لتدعيم مستعمراتها نهاراً، وهو ما اعترف به بن جوريون فى يومياته عن الثالث من أغطس حيث يقول : «... لم يحدث مايعرقل المواصلات الجوية فى المنطقة بعد الهدنة (الثانية) مباشرة. أما الآن فيمكن إرسال الطائرات ليلاً فقط بسبب زيادة النشاط الجوى المصرى» (١).

كانت تلك أمثلة على بعض مااعترفت به المصادر الإسرائيلية الرسمية على فاعلية القوة الجوية المصرية وتأثيرها على كل من النشاط البرى والجوى الإسرائيلى خلال الفترة الثانية من الحرب (١٥ مايو – ١٨ يوليو) والأسابيع التالية لها. فماذا عن موقف القوة الجوية الإسرائيلية، والتى تدعى المصادر الإسرائيلية والغربية التى شايعتها أنها حدَّت من فعالية القوة الجوية المصرية وجعلت ميزان القوى يميل لصالحها اعتباراً من الثالث من يونيو. فهل تحسن أداؤها خلال فترة القال الثانية (٨ – ١٨يوليو)، بعدما حصلت عليه من دعم ـ سواء فى القوى البشرية المدربة أو التسليح ـ بما يجعلها أهل لما تدعيه المصادر الإسرائيلية والغربية المشايعة؟

إن المصادر الإسرائيلية نفسها تجيب على ذلك التساؤل. فطبقاً لرواية كاجان: «كان هناك أربع طائرات من طراز مسرشميت جاهزة للإقلاع يوم ٩ يوليو لمهاجمة مطار العريش. وطار منها ثلاث تجاه هدفها، بينما تحطمت الرابعة أثناء إقلاعها، إلا أنه لحسن الحظ لم يصب الطيار أى أذى. ولم تستطع الثلاث طائرات اكتشاف مكان هدفها(٢)، واضُطرت إلى الاكتفاء بتشتيت قوات العدو بالقرب من غزة. وعادت طائرتان فقط إلى القاعدة، فقد سقط واحد من الطيارين، وهو متطوع يهودى يُدعى روبرت فيكمان، كان طيارا سابقا فى القوات الجوية الأمريكية، ولايُعرف حتى الآن هل سقط فى البحر أو فى الصحراء، أى لايعرف بالضبط ماحدث له (٣).

«وطال انتظار قواتنا فى الجبهة الشمالية للمعاونة الجوية عبثا، وقد أُلغى أمر الهجوم السابق إعطاؤه فى اللحظة الأخيرة لقرب الحد الأمامى لقواتنا من العدو بدرجة كبيرة.

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٥٦.

(٢) تعتبر المطارات من الأهداف الكبيرة التى يصعب إخفاؤها وأن يخطئها طيار متوسط التدريب.

(٣) لقد أُسقطت تلك الطائرة بواسطة المدفعية المصرية المضادة للطائرات، طبقا لما جاء فى وثائق وزارة الدفاع الوطنى.

«أما طائراتنا التى أُمرت بقصف المواقع المصرية فى الجنوب، فإنها أخطأت هدفها هى الأخرى بشكل يؤسف له، بل إن إحداها قصفت إحدى مستوطناتنا، ولكن لحسن الحظ لم تسبب ضررا كبيرا، وألقت الأخرى قنابلها فى البحر.

«وكان ذلك مهرجانا حقيقيا من المهام الفاشلة. ولم يكن لدى طيارينا الكثير ليفخروا به، ولم يتردد جنودنا فى إخبارهم بذلك.

«وفى الأيام التالية، كانت معظم مهامنا فاشلة مرة أخرى. وكان أداء قواتنا (الجوية) ـ بالتأكيد ـ بعيدا عن أن يكون مرضيا. وفقدنا طائرة مسرشميت أخرى يقودها طيار يهودى متطوع من جنوب أفريقيا يدعى ليونيل بلوش واختفى كل من الطيار والطائرة بدون حتى الاشتباك مع العدو».[١]

أما عن القاذفات الثلاثة من طراز بى ١٧، والتى زعم كاجان أن مد المعركة قد تحول بوصولها لصالح إسرائيل[٢]. فيقول عنها بن جوريون ـ خلال تعليقة على الموقف العسكرى على الجبهات العربية المختلفة فى اجتماع الوزارة الإسرائيلية المؤقتة فى السادس عشر من يوليو: «... اتُخذ قرار بأن تلقى واحدة من القلاع الطائرة الثلاثة قنابلها على القاهرة، بينما تضرب الطائرتان الأخريان غزة والعريش. وأعلن راديو القاهرة أن المدينة تعرضت لأضرار شديدة. وبناءً على تقاريرنا لم تقع أضرار شديدة. فقد حاولت الطائرة أن تلقى على القصر الملكى ثمانى قنابل زنة الواحدة ربع طن، إلا أن القنابل سقطت فى المنطقة المجاورة للقصر[٣]. أما الطائرة التي خُصصت لضرب العريش، فقد ضربت رفح، القاعدة البريطانية، بنوع الخطأ، وضربت قاذفة القنابل الثالثة مدينة غزة ولم تُعرف نتيجة هذه الغارة بعد، وعادت الطائرات الثلاثة سالمة. وفى الصباح التالى وصلت القلاع الطائرة إلى العريش وأسقط قنابل زنتها سبعة أطنان ونصف طن على مطارها[٤]».

---

(١) دأب الإسرائيليون على إنكار إسقاط طائراتهم فى القتال. ـ Kagan, OP. cit., P. 112.

(٢) Idem

(٣) سقطت تلك القنابل فى المغربلين وسكة الحبانية وبرب الأغوات، ولم تحدث خسائر كبيرة فى الأفراد إلا أنها هدمت بعض المبانى.

(٤) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج٢، ص ٣٢.

كان الهجوم على العريش الذى يشير إليه بن جوريون فى صباح ١٦ يوليو فاشلا هو الآخر، طبقا لما جاء فى الإشارات المتبادلة بين إداراتى العمليات الجوية والعمليات الحربية.

إلا أن الوثائق المصرية تنفى سقوط أى قنابل داخل مطار العريش نتيجة لتلك الغارة. فقد تلقت إدارة العمليات الحربية من إدارة العمليات الجوية صباح السادس عشر من يوليو إشارة بنتائج الغارة الجوية على مطار العريش فى ذلك اليوم كان نصها:

«أبلغتنا محطة العريش الجوية بحدوث غارة جوية على منطقة العريش الجوية الساعة ٠٤٥٠ صباح ٤٨/٧/١٦ والقت حوالى ٢٠ قنبلة ٢٥٠ رطل نزلت بجوار العزبة المجاورة لمطار العريش ولم تحدث خسائر فى قواتنا. الخسائر فى المدنيين ٤ قتلى والجرحى غير معروفين. اشتبكت المدفعية المضادة مع طائرات الأعداء ويحتمل إصابة إحداها. لم تشتبك طائراتنا لعدم وجود إنذار مبكر. رؤيت أنوار أرضية إشارية متجهة نحو مطار العريش من الجهة الشرقية. ولم تتمكن قواتنا من معرفة مصدر هذه الأنوار. ويُحتمل أن تكون الطائرات من نوع القلاع الطائرة ذات الأربعة محركات وعددها ثلاثة (ثلاث) ولم تكن تحت حراسة مقاتلات» (١).

ومن إشارة إدارة العمليات الجوية يتضح لنا أن مهمة القلاع الطائرة التى أشار إليها بن جوريون صباح السادس عشر من يوليو فوق العريش كانت فاشلة مثل سابقاتها رغم محاولة استغلال عامل المفاجأة بوصول تلك الطائرات، التى لم يكن معروفا آنذاك توفرها لدى إسرائيل، وتنفيذ ذلك الهجوم مع أول ضوء وعلى ارتفاع كبير بمرور واحد حتى تقلل من احتمال اعتراضها بالمقاتلات المصرية (٢).

كما يتضح من تلك الإشارة أن مشكلة الإنذار الجوى المبكر لم تكن قد حُلت حتى ذلك التاريخ، سواء بتوفير أجهزة إنذار رادارية أو تحسين نظام المراقبة بالنظر الذى كان يعانى من قصور وسائل الاتصال من ناحية وعدم وجود عمق كاف من اتجاه البحر (لقرب المطار والاهداف العسكرية من الساحل) من ناحية أخرى. الأمر الذى لايسمح للمقاتلات باعتراض أهدافها فى الوقت الملائم، لعدم توفر وقت الإنذار الذى يسمح بإقلاع المقاتلات ووصولها إلى ارتفاع القاذفات قبل وصول الأخيرة إلى المطار، مما يجعل عملية الاعتراض تتحول إلى مطاردة بعد نجاح القاذفات فى إسقاط قنابلها. وحتى مثل هذه المطاردة لايُكتب لها النجاح إلا

(١) وزارة الدفاع الوطنى (مكتب المشير)، حافظة رقم٤، ملف ١ - ٢٦ / س ج/ ٢٦ ج٣، إشارة تليفونية من العمليات الجوية إلى العمليات الحربية، ١٦ يوليو، مسلسل ٢٩.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية عن المرحلة الثانية السابق الإشاره إليه.

إذا كان فارق السرعة كبيرا بين المقاتلات والقاذفات مع قصر المسافة بينها، وهو مالم يكن مُحققا فى تلك الغارة [١].

ومما يؤكد عدم صحة الادعاء الإسرائيلى بتحول الموقف لصالح القوة الجوية الإسرائيلية والحد من نشاط القوة الجوية المصرية وعدم قصف تل أبيب بعد الثالث من يونيو[٢]، هو ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها وماتسجله الوثائق الأرشيفية المصرية وتؤكده نتائج تلك المرحلة من الحرب.

فعلى سبيل المثال، تسجل تقارير عمليات القوة الجوية التكتيكية أنه تم تنفيذ حوالى ١١٦ غارة جوية خلال فترة القتال الأولى والتى استغرقت حوالى أربعة أسابيع (١٥ مايو – ١١ يونيو) تنفذ فيها مايقرب من ٢٣٢ طلعة طائرة. بينما تم خلال فترة القتال الثانية ـ والتى لم تزد عن عشرة أيام (٨ – ١٨ يوليو) ـ ١٣٢ غارة جوية تنفذ فيها مايقرب من ٢٦٤ طلعة [٣]. أى أن متوسط المجهود الجوى اليومى للقوة الجوية المصرية خلال فترة القتال الثانية كان أكثر من ثلاثة أمثال ذلك المجهود خلال فترة القتال الأولى.

كما أنه فى مقابل أكثر من ٢٦٤ طلعة طائرة للقوة الجوية المصرية خلال فترة قتال العشرة أيام فإن إجمالى مانفذته القوة الجوية الإسرائيلية فيما بين الثامن من يوليو وحتى الحادى والعشرين من الشهر نفسه ـ أى بزيادة ثلاثة أيام عن القوة الجوية المصرية ـ كان ١٦٤ طلعة طائرة طبقاً لما جاء فى المصادر الإسرائيلية الرسمية [٤].

وبالرغم من أن نسبة مانفذته القوة الجوية الإسرائيلية خلال فترة القتال الثانية كان حوالى ٦٢٪ من طلعات القوة الجوية المصرية، إلا أن زنة ماأسقطته القوة الجوية الإسرائيلية من قنابل خلال تلك الفترة طبقا لما جاء فى المصادر الإسرائيلية ـ يمثل ٨٨٪ مما أسقطته القوة

(١) كان الفارق فى سرعة المقاتلات المصرية والقاذفات الإسرائيلية لايزيد عن ١,٥ كم فى الدقيقه.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨)، ص ٥٦٥.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات ١٥ مايو – ١٨ يوليو ٤٨.
انظر احصائيات تقرير قائد القوات الجوية التكتيكية عن تلك المرحلة من الحرب.

(٤) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨)، ص ٦١٤.

الجوية المصرية من قنابل[١]. وترجع تلك الزيادة فى النسبة المئوية لأوزان القنابل الإسرائيلية المسقطة عن نسبة المجهود الجوى (٢٠٪) المنفذ خلال تلك الفترة إلى الزيادة التى طرأت على قدرة القوة الجوية الإسرائيلية من الناحية النوعية، بإضافة قاذفات القنابل من طراز بى ١٧ ـ والتى كانت تمثل العمود الفقرى لقاذفات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ـ إلى القوة الجوية الإسرائيلية. وكانت حمولة تلك الطائرة من القنابل تزيد عن ثلاثة أمثال حمولة أية طائرة نقل مصرية مجهزة لقذف القنابل وأكثر من أربع عشرة مرة من حمولة أية طائرة مقاتلة قاذفة مصرية. ومن ثم، لم يكن غريبا أن ترتفع زنة ماأسقطته القوة الجوية الإسرائيلية من قنابل من ٩٣٧٠ كجم فيما بين الثامن والرابع عشر من يوليو الى ٤٨٨٣٠ كجم بين الخامس عشر والواحد والعشرين من من الشهر نفسه بعد وصول القلاع لطائرة من طراز بى ـ ١٧[٢].

أما قول المصادر الإسرائيلية بأن الهجمات الجوية المصرية فى العمق قد توقفت بعد الثالث من يونيو، فلا أدل على عدم صحة ذلك القول مما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها وسبق الإشارة اليه. كما أن الوثائق المصرية تؤكد أنه فى الفترة من الثامن وحتى الثامن عشر من يوليو، تمت الإغارة على مطارى عكير وتل أبيب تسع مرات وميناء تل أبيب والمناطق الصناعية حولها تسع عشرة مرة، هذا بالإضافة إلى المجهود الجوى الذى وُجه الى المستوطنات وتجمعات القوات وخطوط المواصلات الإسرائيلية ومعاونة القوات المصرية [٣].

وإذا نظرنا إلى خسائر القوة الجوية للطرفين خلال تلك المرحلة من الحرب (١٥ مايو ـ ١٨ يوليو)، فإنه استناداً إلى ماأعترفت به المصادر الرسمية للطرفين، فإن الخسائر الإسرائيلية على الجبهة المصرية فقط بلغت أكثر من ضعف خسائر القوة الجوية المصرية فى تلك المرحلة. وطبقاً لما اعترفت به المصادر الإسرائيلية، فإن خسائر قوتها الجوية بلغت مابين ثمانى عشرة وإحدى وعشرين طائرة [٤]. أما وثائق وزارة الدفاع المصرية فقد قدرت الخسائر المؤكدة فى

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية ١٥ مايو ـ ١٨ يوليو.

(٤) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج١، ص ٢٣٧، ٢٩٦ . ـ شيف، سلاح الجو الإسرائيلى ص ٢٠ – ٢٢.

Kagan, op. cit., pp. 95. 111-113, 115, 118. - Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 16, 19 - 23, 39. 43.

القوة الجوية الإسرائيلية نتيجة لهجمات القوة الجوية المصرية والمدفعية المضادة للطائرات بما لايقل عن ثلاثين طائرة [١].

وقد فصلت المصادر الإسرائيلية تلك الخسائر فيما يلى:

٨ – ١٣ طائرة مواصلات ونقل خفيفة.

٨ طائرة مقاتلة/ مقاتلة قاذفة من طراز مسرشميت.

١ قاذفة ثقيلة من طراز ب – ١٧ (القلعة الطائرة).

١ طائرة لم يتم تحديد طرازها.

أما عن أسباب خسائر تلك الطائرات فقد أرجعتها المصادر الإسرائيلية إلى مايلى:

٦ – ١١ طائرة على الأرض نتيجة للهجمات الجوية المصرية (مواصلات ونقل).

٣ – ٤ طائرة فى معارك جوية (٣ طائرة خفيفة، ١ طائرة مسرشميت).

٤ طائرة غير معلوم أسباب سقوطها (٣ مسرشميت، ١ ب – ١٧)[٢]

٥ – ٦ طائرة نتيجة المدفعية المضادة للطائرات المصرية.

وبالنسبة لخسائر القوة الجوية المصرية فقد أجملها تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية الذى سبقت الإشارة إليه، فى عشر طائرات، راح نصفها بواسطة المقاتلات البريطانية، على أثر الهجوم الجوى الخاطىء الذى شنته تلك الطائرات على مطار رامات داڤيد فى الثانى

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب فلسطين ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية، ١٥ مايو – ١٨ يوليو. – هيئة البحوث العسكرية، العمليات الحربية فى فلسطين عام ١٩٤٨، ج١، فى أماكن متفرقة.

(٢) درجت إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وخلال الجولات التالية على إخفاء حسائرها فى القتال الجوى للتقليل من شأن القوة الجوية العربية فى القال الجوى، وقد تم إسقاط ثلاث من الأربع طائرات مسرشميت ـ التى تنسب إسرائيل سقوطها إلى أسباب مجهولة ـ بواسطة المقاتلا ت المصرية فى قتال جوى. ـ انظر تقارير الطلعات الجوية أيام، ٩ يونيو، ١٠ يوليو.

والعشرين من مايو ودمرت فيه عدة طائرات بريطانية فضلا عن أحد حظائر الطائرات، على ظن أنها طائرات إسرائيلية [١].

أما الخمس طائرات الأخرى، فتفصلها تقارير الطلعات الجوية كما يلى[٢]:

٢ طائرة (١ داكوتا، ١ سپيتفير فى قتال جوى مع المقاتلات الإسرائيلية).

٣ طائرة سپيتفير نتيجة الدفاعات الأرضية المضادة للطائرات.

وقد لخص مؤلفا كتاب «الجيش الإسرائيلى The Israeli Army» موقف السلاح الجوى الإسرائيلى بأمانه فى تلك المرحلة من الحرب بقولهما.

«كان على رأس هذه القوة الجوية طوال الحرب أهارون ريميز Aharon Remez» الطيار الإسرائيلى الشاب، الذى تلقى تدريبه فى القوات الجوية الملكية الكندية، وقد حاول أن يشكل طائراته متعددة الطرازات وأطقم طيرانه فى إطار قوة مقاتلة مؤثرة، إلا أنه لم يلق سوى نجاح محدود حتى قبل نهاية الحرب بفترة وجيزة. وكان التعاون المؤثر مع القوات البرية استثناء أكثر منه قاعدة. وكانت العمليات الاستراتيجية المستقلة ـ كقصف القاهرة فى يوليو ١٩٤٨ ـ ناجحة فنيا، إلا أنه لم يكن لها ـ غالبا ـ أى تأثير على مجرى الحرب، وكانت القوة الجوية تفتقر إلى تنظيم أسبقيات المهام القتالية كما لم يكن لها عقيدة تكتيكية لتلبية مطالب القوات البرية. وكانت طائرات القتال ـ الموجودة فى أوضاع الاستعداد تستخدم أحياناً كثيرة لتوجيه ضربات ضعيفة التنسيق فى مؤخرة العدو على حساب ومهام المعاونة القريبة للقوات البرية.

«وعلى الرغم من ذلك، فقد كان مجرد امتلاك إسرائيل لقوة جوية ذو أهمية عسكرية فى حد ذاته» [٣].

ومن الاستعراض السابق لنتائج المرحلة الثانية وماجاء فى الوثائق المصرية والإسرائيلية،

---

(١) لم تخطر قيادة القوة الجوية التكتيكية بأن مطار رامات دافيد سيظل محتلا بواسطة القوات الجوية البريطانية لتأمين إجلاء القوات البريطانية من حيفا بعد ١٥ مايو ولحين إتمام ذلك الجلاء.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية أيام ١٥ . ٢٩ مايو، ٣ . ١٠ . ١٨ يوليو.

(٣) Luttwake, Horowitz, op. cit.pp. 66

عن أداء ومجهود القوتين والنتائج التى حققتها كل منهما، يمكننا أن نرى بوضوح أن القوة الجوية المصرية استمرت محتفظة بالسيطرة الجوية بمستوياتها الثلاثة الاستراتيجية والتعبوية التكتيكية طول المرحلة الثانية للحرب. وإن ماقيل عن تحول الموقف الجوى لصالح إسرائيل خلال فترة القتال الثانية لايستند إلى أى أساس حقيقى بل ويتعارض مع ماجاء فى المصادر نفسها التى رددت تلك المقولة.

إلا أنه مما لاشك فيه أن موقف القوة الجوية الإسرائيلية فى نهاية فترة القتال الثانية كانت أفضل مما كانت عليه فى بداية الحرب المعلنة سواء فى التسليح أو القوى البشرية أو حتى فى الأداء، إلا أنها حتى بداية الهدنة الثانية كانت لاتزال خلف القوة الجوية المصرية رغم ماكانت تعانيه الأخيرة من قصور.

ورغم ذلك، فإن ذلك المستوى الذى وصلت إليه القوة الجوية الإسرائيلية ـ رغم قصورها واعتمادها بشكل كامل على المتطوعين والمرتزقة ـ يعتبر إنجازاً كبيراً للحكومة الإسرائيلية فى ظل الظروف الى كانت تبنى فيها تلك القوة. وكان اعتمادها على المتطوعين والمرتزقة من نوى الخبرة فكرة ناجحة تتواءم مع ظروفها ووجود منظمات يهودية نشيطة فى العديد من بلدان العالم. فما كانت تستطيع أن تشكل الكوادر اللازمة للقوة الجوية من مواطنى إسرائيل قبل عدة سنوات، ولم تكن ظروف قيام الدولة تسمح بتلك الفسحة من الوقت. وقد ساعد بُعد نظر بن جوريون، والتخطيط المبكر لمواجهة كافة الاحتمالات المنتظرة، على تدارك الموقف الجوى المتردى فى فترة زمنية قياسية.